

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مصالح الوزير الأول



PORTAIL  
DU PREMIER MINISTRE  
[www.premier-ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz)

مخطط العمل

---

ماي 2009

# الفهرس

## المقدمة

### الفصل الأول: تعزيز جزائر آمنة.

تعميق مسار المصالحة الوطنية  
توطيد الوحدة الوطنية  
ترقية الحوار بين السلطات العمومية  
مواصلة مكافحة الجريمة والأفات الاجتماعية  
ترقية حقوق الإنسان  
احترام الديمقراطية التعددية وتفتحها  
تطوير التكامل مع المنتخبين الوطنيين  
ضمان حرية الصحافة وترقيتها  
ترقية مكانة المرأة ودورها  
تطوير حماية الأسرة والطفولة  
العمل الموجه للجاليق الوطنية في الخارج

### الفصل الثاني : تعزيز دولة القانون وترشيد الحكم وتحسين عوامل التنمية الاقتصادية

إصلاح العدالة وتحديثها  
تحديث الإدارة العمومية  
إصلاح الجماعات المحلية  
تحسين تسيير الإقليم والتكفل بالعمران وحماية البيئة  
تحديث وسائل النقل والاتصال  
مواصلة تحديث الإدارة الاقتصادية وتعزيز آليات الرقابة والضبط

### الفصل الثالث: ترقية التنمية الاقتصادية وضمان تنوعها ورفع إنتاجيتها.

ترقية التنمية الفلاحية وتحسين الأمن الغذائي  
مواصلة تنمية قطاع الصيد البحري  
ترقية تطوير الصناعات الخاصة بالسلع والخدمات  
تفعيل السياحة والصناعة التقليدية  
تثمين القدرات الطاقوية والمنجمية  
الإنتلاق في تنمية حقيقية للتكنولوجيات الجديدة

### الفصل الرابع: مواصلة التنمية البشرية في خدمة السكان.

السكن  
تزويد السكان بالطاقة

التزويد بالماء الشروب والتطهير  
التكفل بصحة السكان  
المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين  
-التربية الوطنية  
-التعليم العالي  
-البحث العلمي  
-التكوين المهني  
مكافحة البطالة

التكفل بالشباب والنهوض بالرياضة  
العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية والتضامن الوطني  
-العدالة الاجتماعية  
-الحماية الاجتماعية  
-الجهود الخاصة باتجاه المجاهدين وذوي الحقوق  
-المنظومة الوطنية للتقاعد  
-التضامن الوطني  
الشؤون الدينية والأوقاف  
الثقافة  
الاتصال

**الفصل الخامس: المزيد من العمل على تعزيز حضور الجزائر على  
الساحة الدولية في خدمة مصالحها ومبادئها**

**الفصل السادس: مواصلة تحديث قدرات الدفاع الوطني**

# المقدمة

1 - يتضمن مخطط العمل هذا، عرضا للمسعى الذي سينتهج والسبل والوسائل التي ستعكف الحكومة من خلالها على تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

2 - إن الأمر يتعلق، بالفعل، بترجمة البرنامج الذي اقترحه فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة على الشعب الجزائري، في إجراءات وأعمال تجسد هذا البرنامج الذي يندرج ضمن الإستمرارية؛ والذي حظي بأغلبية جد عالية من الأصوات المعبر عنها في اقتراع التاسع أفريل الفارط.

3 - والحال هذه، فإن واجب الحكومة سيقضي ، قبل كل شيء، مواصلة الجهد الذي بذل خلال عشر سنوات في سبيل إخراج البلاد من أزمة متعددة الأشكال، واستعادة الأمن، ومباشرة تعزيز أركان الدولة، والحد بقوة من العجز المتراكم في مجال التنمية البشرية والمنشآت القاعدية، وبعث التنمية الاقتصادية من جديد . وقد أتاحت الفرصة للبرلمان ، قبل اليوم ، ثم للرأي العام الوطني، ليطلع بالتفصيل على النتائج الجوهرية المحققة بفضل الجهود التي قادها رئيس الدولة خلال الأعوام العشرة الفارطة.

4 - لكن، وفي نفس الوقت، فإن مسؤولية الحكومة ستكون في تعميق الأشواط التي تحققت، والإصلاحات التي تمت مباشرتها في كل الهياكل، مع تعبئة أقوى لمختلف الفاعلين المعنيين، بما في ذلك لدى المجتمع، كما ستكون في تامين المراحل التي تم قطعها، والتجارب ال متراكمة، والوسائل وال موارد المتوفرة.

5 - وتجدر الإشارة إلى أن الموارد المالية المطلوبة لتجسيد أهداف هذا البرنامج، متوفرة فعلا، بفضل الصرامة والحذر اللذين أوجبهما رئيس الدولة في تسيير المالية العمومية خلال السنوات الفارطة، ولاسيما، بفضل التخلص من عبء المديونية الخارجية، وحظر أية استدانة خارجية جديدة، والتخفيف من المديونية العمومية الداخلية، وتوخي الحذر في تسيير احتياطات الصرف، إلى جانب تكوين احتياط عمومي داخلي معتبر.

6 - غير أن ذلك لا يعفي الحكومة أبدا، من السهر بحزم على ترقية محاربة تبذير الأموال العمومية بشتى أشكاله وصوره، والتحكم في نسق حياة جهاز الدولة دون تقشف على حساب النجاعة، وعدم ادخار أي جهد من أجل المحافظة على ميزان المدفوعات في البلاد.

7 - ولا شك أن هذا الحذر، إلى جانب متابعة الظرف الاقتصادي في العالم عن كثب، سيمكنان البلاد، دون اللجوء إلى أية استدانة خارجية، من إنجاز برنامج استثمارات عمومية بقيمة 150 مليار دولار، طيلة الأعوام الخمسة المقبلة، ليس فحسب، من أجل الإستجابة إلى حاجيات التنمية الإجتماعية للسكان، بل أيضا وفي أن واحد، من أجل إنتاج استثمار ونمو اقتصادي كفيلين بتوفير موارد مالية أخرى للبلاد.

8- ذلكم إذن، هو سياق مخطط العمل، الذي ستعكف فيه الحكومة على تجسيد أهدافه المعددة أدناه، تحت السلطة السامية للسيد رئيس الجمهورية، وعلى ضوء توجيهاته وتعليماته المنتظمة.

9- وإذا كانت هذه الوثيقة لا يقدم، حقا، إلاّ القليل من التوضيحات بشأن الإنجازات الهادية التي من الواجب أن تفضي إليها، فإن مرد هذه الوضعية يكمن، في الواقع، في العاملين التاليين:

10 - **في المقام الأول**، فإن الحكومة، بالنسبة للسنة المالية الجارية، ستضع حيز التنفيذ ميزانية الإستثمار التي تم التصويت عليها سنة 2009، كما ستتم مواصلة المشاريع الجارية إنجازها، حاليا.

11 - أما في **المقام الثاني**، فإن هذه السنة ستستغل أيضا، لإعداد البرنامج الجديد للإستثمارات المتعدد السنوات، الذي ينبغي أن يُدرس جيدا، من أجل توزيع قطاعي وفضائي عقلائي للمشاريع التي سيشملها غلاف الإستثمارات والنفقات العمومية للتنمية التي التزم بها رئيس الدولة.

12 - وسيتم الإعلان عن مضمون هذا البرنامج الجديد في الوقت المناسب، من قبل السيد رئيس الجمهورية، ليجسد فيها بعد، في مشاريع قوانين المالية السنوية التي ستعرض على البرلمان، بما يتيح لهذا الأخير فرصة متابعة تنفيذ خطة العمل وبرنامج الإستثمارات من خلال البيانات السنوية للسياسة العامة التي ستقدمها له الحكومة طبقا لأحكام الدستور.

## الفصل الأول تعزيز جزائر آمنة

13- وفي هذا المنظور، ستسهر الحكومة على تنفيذ التوجيهات والقرارات التي ستتخذ من قبل السيد رئيس الجمهورية بخصوص تعميق مسعى المصالحة الوطنية، الذي ساندته الشعب بصفة مكثفة، وسمح حتى الآن، بعودة السلم المدني، والذي من شأنه أن يساهم، مستقبلا، في توطيد التماسك الإجتماعي وضمان ديمومة الوحدة الوطنية.

14 - وبهذا الصدد، ستبقي الحكومة على متابعتها الوثيقة لاستكمال الملفات التي تكفلت بها السلطات العمومية في إطار تنفيذ أحكام الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية.

15 - كما ستسهر على مواصلة السياسة الوطنية المتعلقة بالتكفل بضحايا الإرهاب.

16 - وستعمل على توفير الوسائل الضرورية، وتنفيذ التدابير المطلوبة لاستكمال الحرب الدائرة ضد المجرمين الذين يتمادون في رفض اليد الممدودة لهم من قبل الأمة.

17 - وسيظل ضمان أمن الممتلكات والأشخاص عبر كامل التراب الوطني، يحظى بانشغال السلطات واهتمامها الدائم. كما ستتواصل تعبئة مساهمة المواطنين ويقظتهم لنفس هذه الغاية، في ذات الوقت الذي سيظل فيه الباب مفتوحا أمام كل أولئك الذين قد يتداركون أنفسهم ويعودون إلى صفوف الأمة.

18 - كما ستعمل الحكومة، في أقرب الآجال، على استكمال إجراءات تحسين الظروف الإجتماعية الراهنة للمواطنين المتطوعين الذين يساهمون في محاربة الإرهاب، وكذا، على إعادة إدماجهم مستقبلا.

19 - من جهة أخرى، ستعمل الحكومة على توطيد الوحدة الوطنية، من خلال مواصلة وتعميق:

- أ. ترقية مبادئ الإسلام، دين الدولة، عبر التكفل بالمساجد وتعبئتها كفضاء للتأخي، والوحدة وإشاعة الحس المدني، وكذا تعليم القرآن الكريم وقيمه السمحة.

- ب. ترقية البعد العربي الإسلامي لهويتنا الوطنية، من خلال ضمان المكانة الدستورية للغة العربية، وفتح الثقافة والقيم الحضارية المشتركة للأمة العربية،

- ج. ترقية الأمازيغية، كعنصر من عناصر التحام الهوية الوطنية، ولاسيما في المجالات اللغوية، والثقافية والإعلامية،

- د. ترقية كتابة التاريخ الوطني وتلقيه إلى الأجيال الصاعدة.

20 - وسيتم تعميق هذا الجهد طبقا للأحكام السديدة للدستور. مع الإشارة إلى أن لجنة مشكلة من كفاءات وطنية هي على وشك تنصيبها من أجل تأطير كتابة علمية للتاريخ الوطني بكل ما يحمله من عمق، من خلال الاستفادة من التجربة العالمية في هذا المجال.

21 - علاوة على ذلك، ستسهر الحكومة على تخليد ذاكرة كفاح التحرير الوطني المجيد في سبيل استعادة الإستقلال، عبر صيانة مقابر الشهداء، والمحافظة على كرامة المجاهدين وذوي الحقوق، وصيانة المواقع التاريخية، وتطوير المتاحف، وإنتاج أفلام حول كفاح التحرير الوطني، وكذا المبادرة بأي برنامج احتفائي ملائم.

22 - كما ستسهر الحكومة على الإبقاء على مساهمة المنظومة الوطنية للتربية والتعليم، وتجويدها، في المراجع والقيم الوطنية، وفي ترقية الروح الوطنية، ومحاربة العنف بكل أشكاله، لدى أجيالنا الصاعدة.

23 - وستعمل أيضا، على ترقية الحوار بين السلطات العمومية والمجتمع، ولاسيما من خلال الحركة الجمعوية، من أجل تعزيز ممارسات المواطنة، والتسيير الجمعي، بهدف التكفل برصانة بتطلعات المواطنين.

24 - وبهذا الشأن، سيعرض مشروع قانون على البرلمان يهدف إلى تحيين إطار تفتح الحركة الجمعوية، وتعزيزها.

25 - وبالموازاة مع ذلك، ستتواصل مكافحة الإجرام، والآفات الإجتماعية، ولاسيما، أفة المخدرات والعنف والمساس بالنظام العام، من خلال التطبيق الصارم للقانون.

26 - أما استعادة الأمن والسلام الإجتماعي، فإنها تدعو، من هنا فصاعدا، إلى التحلي ببقظة متزايدة من أجل تأكيد دولة القانون، وحفظ النظام العام، وضمان الأمن للمواطنين وممتلكاتهم، أكثر فأكثر.

27 - وسيتم، أيضا، تعزيز مكافحة الرشوة، وتدعيمها من خلال كل الترتيبات التي ستتخذ في مجال مراقبة ومكافحة كافة أشكال الغش أو تبديد الممتلكات والأموال العمومية.

28 - وستسهر الحكومة على ترقية احترام حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، فإن الآلية الوطنية المكلفة بهذه المسألة، ستشهد دعماً لدورها ومكانتها، بموجب قانون سيقدم مشروعه إلى البرلمان عن قريب.

29 - كما ستسهر على احترام الديمقراطية التعددية، وعلى تفتحها طبقاً للدستور.

30 - وفي هذا المنظور، سوف تقترح مراجعة للقانونين العضويين الـ متعلقين على التوالي، بالأحزاب السياسية، ونظام الانتخابات، من أجل ترقية تعددية سياسية مطهرة من كل انحراف، وتعزيز الإجراءات الانتخابية على ضوء التجارب المعيشة.

31 - وبالموازاة مع ذلك، ستسهر الحكومة على فرض احترام الدستور وقوانين الجمهورية، من أجل صون الممارسة الديمقراطية من أي استغلال لمكونات الهوية الوطنية، ومن العنف، وضمان احترام رموز الدولة التي أصبحت الآن، محمية دستورياً، والوقاية من أية محاولة للمساس بوحدة الأمة والبلاد. وبهذا الشأن، سيتم الشروع في تعديل الترتيب التشريعي والتنظيمي بما يفضي إلى حماية أفضل لرموز الدولة.

32 - فضلاً عن ذلك، ستعكف الحكومة على تعزيز التكامل بين منتخبي البرلمان، وكذا المنتخبين المحليين، من جهة، والحكومة والسلطات العمومية على المستوى المحلي، من جهة أخرى.

33 - وستتم قيادة هذا التعاون، من خلال النشئين الدائم للتمثيل الشعبي، والحوار البناء، وتغليب المصلحة العامة.

34 - وستعمل السلطات العمومية أيضاً، على ضمان حرية الصحافة وتطوير وسائل الإعلام، وترقيتها.

35 - بالفعل، فإن الاستعانة بصحافة متعددة في تشكيلتها، وحررة في تعبيرها، تشكل إسهاماً في تسيير شفاف للشؤون العمومية، وكذا في الإصغاء لتطلعات المواطنين وانشغالاتهم. وفي نفس الوقت، فإن القانون من شأنه أن يضمن حماية كرامة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من كل إفراط في التجاوزات، وأخيراً، سيتم استكمال مراجعة القانون المتعلق بالإعلام بالتشاور مع أصحاب المهنة.

36 - وستكون مكانة المرأة ودورها موضوع ترقية دائمة، من أجل تأكيد حقوقها، وتعزيز مساهمتها في التنمية وفي حياة البلاد في كل الميادين، والإضطلاع بدورها كاملاً في استقرار الأسرة وتماسك المجتمع من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لإدماج المرأة وترقيتها.

37 - وبهذا الخصوص، ستسهر الحكومة على تجسيد الأحكام الجديدة للدستور بغرض الحث على مشاركة النساء السياسية في المجالس المنتخبة. وجدير بالذكر أن مشروع قانون قد شرع في إعداده وسيعرض لهذه الغاية، على أن يكون واضحاً بأنه يتعين على الأحزاب السياسية أيضاً، أن تتحمل مسؤوليتها في هذا المجال.

38 - وستساهم أيضاً، في ترقية مكانة المرأة ومشاركتها في تسيير الشؤون الوطنية، والتنمية الاقتصادية، وفي سوق العمل، من خلال تدابير مختلفة، بما في ذلك في فائدة المرأة الريفية، وكذا، توسيع شبكة دور الحضانة في البلدات الحضرية.

39 - كما ستكون **حماية الأسرة**، كخلفية أساسية للمجتمع، و**كذا الطفولة**، في صميم اهتمامات الحكومة التي ستسهر على وضع الإستراتيجية الوطنية للأسرة، وعلى حسن سير البرنامج الوطني للطفولة الذي شرع فيه سنة 2008، والذي سيمتد إلى غاية أفق 2015.

40 - أما **الجالية الوطنية بالخارج**، فسوف تحظى باهتمام متزايد. ولهذا الغرض، سترتكز الحكومة أيضا، على المجلس الوطني الإستشاري القادم لهذه الجالية، كإطار للحوار وإيجاد الحلول.

41 - وهكذا، فإن الحماية والتكفل القنصليين بالوطنيين المهاجرين سيتم تعزيزهما، مثلما سيتم توطيد الروابط الثقافية والروحية مع الجالية الوطنية بالخارج، في نفس الوقت الذي ستتخذ فيه ترتيبات من أجل تسهيل زيارتهم واستقبالهم في بلدانهم الأصليين.

42 - وفي هذا السياق، فإن مساهمة رعايانا المهاجرين في التنمية الوطنية سيتم تشجيعها عبر مشاركة الكفاءات في جميع الميادين، بما فيها البحث العلمي، والطب، والإستثمار، وترقية الصادرات الوطنية. أما مسألة معادلة الشهادات المسلمة في الخارج، فسوف يتم حلها نهائيا بمساهمة منظمة اليونسكو. في حين أن البنوك الوطنية سيتم تشجيعها على فتح ممثلات لها في بلدان إقامة رعايانا. كما ستتنظم الغرف الوطنية على نحو يمكن من استقبال المتعاملين الإقتصاديين لديها، من المهاجرين.

## الفصل الثاني

### **تعزيز دولة القانون وترشيد الحكم وتحسين عوامل التنمية الإقتصادية.**

43 - لقد تم إجراء إصلاحات هامة من أجل تعزيز دولة القانون والحكم الراشد. وقد بدأت هذه الإصلاحات تؤتي ثمارها الآن، وإن الحكومة لعازمة على تعميقها.

44 - بالفعل، فإن الحكومة مقتنعة بأن نظاما قضائيا متكيفا مع تحديات العصر، وفعالية أكبر في الخدمة العمومية، وسرعة وشفافية متناهيين في تنفيذ مهام الرقابة والضبط المنوطة بالسلطات العمومية، تشكل كلها مؤهلات أساسية من أجل تعزيز حزائر قوية وأمنة.

45 - وإن الحكومة، انطلاقا من هذه الروح، لعازمة على إدراج تعزيز دولة القانون والحكم الراشد، من بين أولويات الخماسية، وسوف تعكف على هذا الأمر عبر اعتماد محاور عمل مختلفة.

#### **I. إصلاح العدالة وتحديثها:**

46 - **على الصعيد التشريعي**: ستتواصل إعادة النظر في القوانين، ولاسيما فيما يخص: -i- حماية الحقوق والحريات، من خلال مراجعة الأحكام المتعلقة بأوامر العدالة، ومنها الأمر بالقبض، والمحكمة الجنائية؛ -ii- التخفيف من حجم القضايا المعروضة على المحاكم الجزائية، من خلال تأسيس الوساطة بعد إدخالها في المجال الهدني؛ -iii- وحماية المجتمع من الأشكال الجديدة للإجرام،

ولاسيما تلك ال مرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام، أو تلك المتصلة بالإستتساخ.

47 - كما سيقلي مراجعة القوانين أهمية كبرى لعصرنة القانون الإقتصادي، ولاسيما الأحكام المتعلقة بالملكية المشتركة، وأمن المبادلات الإلكترونية، واستخدام البصمات كوسيلة للإثبات.

48 - وفيما يتعلق بتعزيز وسائل العدالة، ستشهد الخماسية:

أ - تكوين أزيد من 2000 قاض جديد، وكذا تعميم برنامج التكوين المتخصص في مختلف فروع القانون، الذي سبق الشروع فيه بعمق في فائدة القضاة العاملين الذين يقارب عددهم 3500 عنصرا.

ب - إنجاز برنامج توظيف وتكوين حوالي 8000 كاتب ضبط جديد، الذي سيدعم بإنجاز مدرسة وطنية جديدة لكتاب الضبط؛

ج - مواصلة عملية ضبط أسلاك مساعدي العدالة، مع تقديم القانونيين المتعلقين بمهنتي المحامي والخبير القضائي؛

د - استئصال عملية بتويد المحاكم بالإعلام الآلي، قصد الإسراع في تسيير الملفات القضائية، وتنويع خدمات المرفق العمومي للعدالة، وتحسينها، وتحديث مناهج العمل، بما فيها إدخال التوقيع الإلكتروني؛

هـ - تعزيز المنشآت الأساسية للعدالة ولاسيما من خلال تسليم 125 مشروعا تجري دراسته أو إنجازها، ومنها محاكم ومحاكم إدارية جديدة، وبناء مقر جديد لهيئة الدولة، ومقر آخر للمجلس الأعلى للقضاء.

49 - ولاشك أن مواصلة هذه الأعمال المتعلقة بإصلاح العدالة وتحديثها، ستفضي إلى تحسن متزايد لخدماتها في فائدة المتقاضين، وإلى تعزيز قدرات محامنا على التكفل بمعالجة الخصومات والهنازعات بين الأشخاص والإدارة، والملفات الإقتصادية، ومكافحة كل أشكال المساس بالأموال الإقتصادية العمومية.

50 - وسيكون تحديث العدالة مرفوقا أيضا، بمواصلة تطوير أسلاك الشرطة القضائية، من حيث التعداد، والتكوين، ومن حيث عصرنة مناهج وإجراءات التحري، بهدف الرفع من مستوى الفعالية في محاربة كل أشكال الجريمة، بما فيها جرائم المعلوماتية.

51 - وبالموازاة مع ذلك، فإن إصلاح نظام السجون، الذي سجل تقدما باعتراف الهيئات الدولية المختصة، سيتواصل في جوانبه المتعلقة: -i- بالتخفيف من حدة الإكتظاظ في مؤسسات السجون، بفضل استلام حوالي 100 مؤسسة يجري إنجازها، بطاقة تبلغ 50.000 مكان للحبس؛ -ii- توظيف وتكوين العدد اللازم من المستخدمين؛ -iii- ومواصلة تحسين التكفل بالمحبوسين في ميادين الصحة والتكوين؛ -iv- وكذا ترقية سياسة إعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المفرج عنهم.

II. تحديث الإدارة العمومية:

52 - إن هذه الورشة، التي شرع فيها على ضوء النتائج التي خرجت بها لجنة إصلاح هياكل الدولة، ستشهد وتيرة أسرع وسيتم تعميقها على الكثير من الجبهات، التي نذكر منها بعض الملفات التي تنطوي على دلالات بالغة.

**أولاً: تحسين تكوين الأعوان العموميين** الذي شرع فيه من خلال: -i- برامج قطاعية لرسكلة المستخدمين؛ -ii- واستحداث مدارس عليا متخصصة كقيلة بتزويد مختلف أسلاك الإدارة بإطارات ذات تأهيل عال.

**ثانياً: تأهيل الوظيفة العمومية مع تحفيز أكبر لمستخدميها**، الذي شرع فيه بالمصادقة على القانون الأساسي العام الجديد، مرفوقاً بوضع مختلف القوانين الأساسية الخاصة. ومن شأن إتمام هذه العملية أن يفضي إلى اعتماد أنظمة تعويضية خاصة بمختلف أسلاك الموظفين.

**ثالثاً: إعادة تنظيم مختلف المرافق العمومية**، التي ستتواصل تدريجياً، مع الحرص على تعزيز فعاليتها. وستركز إعادة التنظيم هذه خصوصاً على اللجوء إلى وكالات عمومية تتوفر على أكبر قدر من المرونة في التسيير.

**رابعاً: تحديث وسائل عمل الإدارات العمومية**، الذي سيتم استكمالها على أساس تنفيذ نظام الإدارة الإلكترونية أو {الحكم الإلكتروني}.

53 - وستتواصل أشغال اللجنة الوطنية المكلفة بهذا الملف، وتستكمل على ضوء الرأي الصادر مؤخراً من قبل المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي. كما سيتم تعبئة الوسائل المالية والتقنية المطلوبة لإنهاء هذه العملية التي سجلت حتى الآن بعض التقدم في عدد من القطاعات.

54 - ولاشك في أن تعميم استخدام التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في سير الإدارة العمومية، سيفضي إلى نوعية أفضل وسرعة أكبر في الخدمة العمومية. وسيكون ذلك أيضاً، مرفوقاً بالتخفيف ما أمكن، من الإجراءات الإدارية ومن التكوين المتواتر للملفات المفروضة على المرتفقين.

**خامساً: إصلاح أنظمة الميزانية**، الذي سبق وأن شهد المصادقة على أسسه القانونية، وشرع في تطبيقه. وسوف يستفيد من جهد معتبر بالنسبة لرسكلة تعداد الإطارات والمستخدمين المكلفين بهذه المسائل.

55 - ومن شأن هذه الطريقة الجديدة أن تضمن مزيداً من العقلانية في تسيير الموارد المالية للدولة، كما ستسمح لمختلف القطاعات بوضع برامجها الخاصة، وتنفيذها بانسياب أكبر.

56 - أما الرقابة البرلمانية لصرف الميزانية، فستركز، فيما يخصها، مستقبلاً، على قانون عضوي جديد يتعلق بقوانين المالية، وقد يقدم في القريب العاجل.

**سادساً: وبالنسبة لتحسين أداة التخطيط والاستشراف، فسيتواصل.**

57 - حيث ستساهم في ضبط أفضل للحاجيات في مختلف القطاعات، وفي تحديد أدق للإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل تدارك التأخر في التنمية الذي يسجل في بعض البلدات أو المناطق، بما في ذلك في جنوب البلاد.

**سابعاً: كما سيتواصل تطوير القدرات الوطنية لإنضاج ومتابعة المشاريع الكبرى الممولة من الموارد العمومية**، ولاسيما من خلال الصندوق الوطني للتجهيز والتنمية، واللجان المكلفة بدراسة العروض بالنسبة للصفقات العمومية.

58 - وسيكون تحديث هذه الأدوات وتطويرها، مقترنا بالتوجيهات الرئاسية المتعلقة بالسهر على عدم مباشرة الإنجازات إلا بعد استكمال الدراسات فقط. ومن شأن هذا الإقتران أن يفضي إلى تسيير مؤطر بشكل أفضل لبرامج التجهيز العمومية الهامة، وبالتالي، إلى احتواء ظاهرة إعادة التقييم المتواترة والمكلفة.

### ثمنا: سيتم العمل على تعزيز المفتشية العامة للمالية.

59 - حيث سيكون توسيع صلاحياتها بصفة قانونية، إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية، وتقييم مدى تنفيذ السياسات العمومية، مصحوبا بتزويدها بالكفاءات والوسائل الكفيلة بتمكينها من السهر على ضمان الشفافية في تسيير الأموال العمومية، ومن تقديم الأسس، عند الإقتضاء، بالنسبة للتحقيقات القضائية.

تاسعا: بل إن تأسيس رقم للتعريف الوطني للمواطنين سيساهم أيضا في تسيير أفضل للتحويلات الإجتماعية للدولة التي أصبح حجمها يفوق الآن، مبلغ 1000 مليار دينار.

60 - وسيساهم مثل هذا الرقم، في رفع مستوى شفافية النفقات الإجتماعية، وتسييرها العقلاني؛ وهو هدف ينطوي من الآن على : -i- معالجة خدمات المنظومة الوطنية للضمان الإجتماعي بالإعلام الآلي، وإخضاع علاقاتها الي التعاقد التدريجي مع الأطباء المعالجين والصيدالدة؛ -ii- التعاقد على العلاج في المستشفيات العمومية، الذي سيوضع حيز التنفيذ قبل نهاية هذه السنة دون المساس، مطلقا، بحق سائر المواطنين في العلاج؛ -iii- إعداد وتحيين بطاقة وطنية للمعوزين والمستفيدين من الخدمات العمومية للتضامن الوطني؛ -iv- وكذا بطاقة وطنية للسكن الإجتماعي أو السكن المنجز بمساعدة الدولة.

61 - وسيتم القيام بوضع هذا الرقم للتعريف الوطني، على هامش عرض جوازات السفر وبطاقات التعريف الوطنية الإلكترونية والرقمية، للتداول، إلى جانب تحديث الحالة المدنية؛ وهي التحولات التي ستشملها مراجعة التشريع والتنظيم بما يتلاءم مع ذلك.

### III. إصلاح الجماعات المحلية:

62 - إن تحديث الإدارة العمومية لا يمكن إلا أن يؤثر إيجابيا على تسيير الجماعات المحلية.

63 - وجدير بالذكر أن هذه الأخيرة، التي تشكل قاعدة اللامركزية ومشاركة المواطنين في التسيير عبر منتخبهم المحليين، ستستفيد هي الأخرى، من التكفل بأبعائها الخاصة، ولاسيما من خلال:

#### أولا: ما ستفضي إليه مراجعة قانوني البلدية والولاية

64 - حيث أن تحيين هذين النصين سيقدم مزيدا من التوضيحات للمهام المخولة للإدارة المحلية، من جهة، وتلك المخولة للمجالس المنتخبة، من جهة أخرى. كما ستتم مراجعة القانون الأساسي الخاص بالمنتخبين المحليين، من أجل تكييفه مع المسؤوليات المنوطة بهم. وسيتم أيضا، تكييف آليات المراقبة، انطلاقا من أن اللامركزية، مثلما ذكر بذلك السيد رئيس الجمهورية، مؤخرًا، سيتم الدفع بها أكثر فأكثر بما يجعلها تتجانس مع المهام المخولة لها والوسائل التي تؤول إليها، مع العناية باحتواء الإنحرافات وتزويدها باليات للمراقبة لا تشكل عائقا أمامها.

#### ثانيا: مواصلة تعزيز الإدارة الإقليمية وتحديثها.

65- حيث ستستمر الحكومة في : i- تكوين المنتخبين المحليين على أداء مهامهم القانونية؛ ii- وتحسين مستوى إدارات الجماعات المحلية ومستخدميها؛ iii- وتزويد البلديات بالإدارات والتقنيين المختصين بما يمكنها من ضمان مهامها؛ iv- وتعزيز التجهيزات البلدية للمرافق العمومية؛ v- وتطوير الشرطة البلدية والشرطة المحلية المتخصصة، iv- إلى جانب تكييف القانون الأساسي الخاص بالمنتخب المحلي، قصد توضيح حقوقه وواجباته، وكذا حمايته، ولاسيما القانونية، في ممارسة وظائفه.

66 - وفي المقابل، يجب على البلديات أن تسهر خاصة وبفعالية أكبر، على احترام التشريع والتنظيم، بما في ذلك في مجال التعمير، والنظافة والنظام العام.

### ثالثا: مراجعة التشريع المتعلق بالمالية والجباية المحليتين.

67 - وسيرمي هذا الإصلاح إلى حث الجماعات المحلية على جمع الموارد المستحقة لها، لكي تساهم بذلك في تطهير المالية العمومية. ولن يمس هذا الإصلاح إطلاقا، بنظام التضامن الوطني في فائدة الجماعات المحلية المحرومة.

68 - وينتظر أيضا، من إصلاح المالية العمومية المشار إليه : i- أن يشجع تطوير تسيير أكثر عقلانية للأموال العمومية؛ ii- ويعزز العلاقة بين المنتخبين المحليين والموواطنين؛ iii- وأن يقحم المنتخبين المحليين أكثر فأكثر في جلب الإستثمارات الاقتصادية إلى الأقاليم التابعة لمسؤولياتهم.

### رابعا: تشجيع مساهمة الحركة الجمعوية المحلية في تسيير مشاكل الحي.

69 - وإذ ستتم مراعاة هذا البعد في مراجعة التشريع المتعلق بالحركة الجمعوية، فإن الحكومة، علاوة على ذلك، ستسهر، بالتشاور مع المجالس المحلية، على تشجيع الإستعانة بالمنظمة بالمواطنين في تحديد وتسوية ال مشاكل التنموية للمجمعات الحضرية والريفية.

70 - وليس هناك أدنى شك في أن هذا المسعى سيساهم في التقليل من الخلافات، والتوترات، ومن النقائص الموضوعية في تسيير الشؤون المحلية، وسيكون عاملا من أقوى العوامل في تعبئة مساعدة المواطنين المعنيين.

### خامسا: الإنطلاق في التقسيم الإداري الجديد.

71 - إن هذا الملف الذي شرع في التحضيرات بشأنه، سيشكل مرحلة جوهريّة في تسيير التنمية والإدارة الإقليمية. وبالتالي، فإنه سيفتضي الموضوعية في تحديده والصرامة في تطبيقه.

72 - وبهذا الشأن، يجب أن يستفيد من توفر كافة الشروط المطلوبة سواء تعلق الأمر بتنظيم الفترة الإنتقالية بهدف أدائه الجيد من خلال إنشاء تمهيدية لمقاطعات إدارية ينشطها ولاية منتدبون، أو تعلق بتحضير موارد التأطير البشرية، وتوفير الموارد المالية الضرورية.

73 - وينبغي أيضا، أن يحافظ التقسيم الإداري الجديد على غاياته الأساسية، المتمثلة خصوصا، في التخفيف من عبء تسيير بعض الولايات التي تضم عددا كبيرا

من البلديات، وفي تقليص المسافات بين المقر القادم والجماعات المحلية الواجب إدارتها، والتكفل، في النهاية، بمشاكل السكان وتطلعاتهم، بفعالية أكبر.

## vi. تحسين التسيير الإقليمي والتكفل بالتعمير وحماية البيئة:

74 - لقد شهدت هذه العشرية الانطلاق في سياسة حقيقية لتهيئة الإقليم، والحفاظ على البيئة، وتحسين العمران. وقد حددت خيارات استراتيجية في مختلف هذه الميادين، وتم تأطيرها بأحكام تشريعية ملائمة. لذا، ينبغي، مستقبلاً، ضمان ديمومة هذه الخيارات على المديين المتوسط والطويل، والإسراع في تجسيدها.

1- وهكذا، سيتم خلال هذه السنة، استكمال المخطط التوجيهي الوطني لتهيئة الإقليم بالنسبة للعشريتين المقبلتين.

75 - وقد بلغ إعداد المخططات القطاعية لتهيئة الإقليم مرحلته النهائية، مما سيسمح هكذا، بإدماجها في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى غاية أفق سنة 2025.

76 - وتعتزم الحكومة الاعتماد على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في إعداد برنامج التنمية الذي يجب تجسيده خلال السنوات الخمس المقبلة. كما ستسهر على توضيح هذا المسعى على ضوء المعطيات المستخلصة من الإحصاء الأخير للسكان والسكن، بغرض احتواء الضغط المضروب على الشريط الساحلي للبلاد. وستدعمه، أخيراً، بالدراسات التي ستجرها، بصفة منتظمة، محافظة التخطيط والاستشراف.

77 - ولهذا الغرض، ستسهر الحكومة على مواصلة استراتيجية ترميم مناطق الهضاب العليا باعتبارها الدعامة المستقبلية للتنمية الإقليمية، والتركيز دوماً على تدارك التأخر في التنمية الذي لا يزال ملحاً في بعض مناطق البلاد، على غرار ولايات الجنوب والمناطق الجبلية.

78 - كما ستتم مرافقة برامج التجهيز العمومية التي سيُشرع في إنجازها في مختلف هذه المناطق، بتدابير محفزة على الاستثمار الاقتصادي من أجل رفع حجم إستحداث الثروات ومناصب الشغل.

79 - علاوة على ذلك، فإن المخطط التوجيهي الوطني لتهيئة الإقليم من شأنه أن يسمح بترقية عوامل الانسجام بين الإنجازات الكبرى للمنشآت الأساسية (على غرار طرق النقل البري والسكك الحديدية) وبين هذه الأخيرة والسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية.

80 - وأخيراً، فإن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومخططة التوجيهي الوطني سيتم على أساسهما دوماً تجسيد سياسة المدن الجديدة، ضمن رؤية مكيفة مع الحاجات والوسائل وألويات البلاد.

## 2 - وسيتم الإرتقاء بالإطار الحضري كمسألة استعجالية:

81 - إن ضعف الدولة خلال سنوات الأزمة ثم الضغط القوي على طلب السكن، قد انجرت عنهما انحرافات لم تكن خطيرة، فحسب، بالنسبة لأمن المواطنين، بل شوهت أيضاً صورة البلاد وأضعفت الجهود الوطنية للتنمية. لذا، فإن الحكومة

عازمة على التكفل بكل حزم بهذا الملف مع إشراك المجتمع في ذلك. وبهذا الصدد، فإن الأمر سيتعلق، خصوصاً، بما يلي:

- أ - استكمال مخططات شغل الأراضي ومخططات التنمية والتهيئة والتعمير الخاصة بمختلف المناطق، والسهل على ضمان الإحترام الصارم لدفاتر الشروط ذات الصلة مع العلم أن أدوات وطنية يجري استحداثها حالياً، من أجل مساعدة الجماعات المحلية على إنجاز مختلف هذه المخططات. ومن شأن استكمال المسح الوطني للأراضي، على مدى السنوات الخمس المقبلة، أن يسهل هذه المهمة. علاوة على ذلك، فإن تطوير الفضاء الحضري سيتم توجيهه بالإعتماد على الإنجاز المسبق لمنشآت التهيئة العامة المهيكلية، مع إيلاء العناية للمنشآت الموجودة.

- ب - استكمال البرنامج الرامي إلى تحديد المناطق المهددة بالفيضانات والزلازل قصد: -i- فرض حظر صارم لأي بناء فيها أكان عمومياً أو خاصاً؛ -ii- والقيام، متى أمكن، بعمليات حماية المناطق القابلة للسكن، من الفيضانات؛ -iii- وبرمجة عمليات تحويل المساكن والبنائيات، وإنجازها عند الإقتضاء.

- ج - الشروع في برنامج لترميم السكنات المبنية بالطوب التي غالباً ما تتكبد خسائر هامة كلما اشتدت غزارة الأمطار، أو استبدالها بصفة تدريجية.

- د - وضع حدّ لظاهرة البيوت القصديرية، من خلال تدخل جذري، يتم على أساسه، في أن واحد، -i- إنجاز برامج سكنية بهدف استقبال السكان المعنيين الذين تم إحصاؤهم، -ii- وكذا تدخل السلطات بحزم لمنع أية محاولة لإقامة سكنات هشة جديدة. وسيتم تكييف القانون بما يتماشى وهذا الحزم الذي تعترّم الدولة انتهاجه بإشراك أكثر فعالية للجماعات المحلية المعنية.

- هـ - العمل، خلال هذه الفترة الخماسية، طبقاً للقانون، وضمن احترام المعايير المعمول بها في مجال التعمير، على فرض إتمام البناءات غير المكتملة؛

- و - التحكم أكثر فأكثر، في نوعية البنائيات بما يعود بالفائدة على العمران وأمن السكان. ولهذا الغرض، ستنتم إعادة تنظيم قدرات الإشراف على المشروع والمراقبة التقنية للبناءات، وتعزيزها؛

- ز - الإسراع في ترميم البنائيات القديمة أو القيام بهدمها، عند الإقتضاء، واستبدالها بسكنات أخرى، مع الإعتماد على تكييف التشريع بهدف ضمان مساهمة الملاك، وتنظيم التحفيزات والمساعدات العمومية.

### 3 - سيتم تعميق تنمية الوسط الريفي:

82 - لقد بُدلت مجهودات محسوسة في مجال تنمية عالم الريف منذ مطلع العشرية، بما في ذلك من أجل السماح بعودة السكان الذين غادروا هذه المناطق خلال سنوات المأساة الوطنية. وقد جاء قانون التوجيه الفلاحي، الذي صودق عليه في السنة الماضية، لترسيخ هذا المسعى.

83 - وستسهر الحكومة، مستقبلاً، على تنفيذ سياسة التجديد الريفي التي أعلن عنها السيد رئيس الجمهورية خلال لقائه مع الفلاحين في شهر فيفري المنصرم.

84 - وجدير بالتذكير أن هذه السياسة ترمي إلى: -i- تحقيق تنمية ريفية منسجمة ومتوازنة؛ -ii- وضمان التماسك الاجتماعي، -iii- ومكافحة التهميش والإقصاء؛

-iv- وتجسيد مبدأ المساواة والإنصاف بين المواطنين، بما في ذلك على مستوى المناطق المعزولة.

85 - وستتمحور نشر هذا البرنامج الذي يندمج مع العناصر الأخرى للسياسة الوطنية للتنمية، حول ما يلي خصوصاً : -i- تحديث القرى والقصور، -ii- تنويع النشاطات الاقتصادية ومصادر ال مداخل، -iii- وكذا حماية وتأمين الموارد الطبيعية والتراث الريفي.

4 - ستتواصل سياسة التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، بفعالية:

86 - وبهذا الشأن، سيتم إستكمال الترتيب التشريعي المتعلق بذلك، باقتراح نصوص إضافية تتعلق، خصوصاً، بالمناطق الرطبة، والفضاءات المحمية، وتنقل الموارد البيولوجية وتأمينها. كما ستسهر الحكومة على:

أ - مواصلة عملية تحسيس المواطنين وتربية الأطفال والشباب للحفاظ على البيئة.

ب - توسيع الجهود العمومية في مجال تسيير مختلف أنواع النفايات، سواء من خلال : -i- دعم الجماعات المحلية من حيث تكوين المستخدمين والوسائل المطلوبة، -ii- وتعزيز تنفيذ التشريع المعمول به في هذا المجال؛ -iii- أو تطوير فروع لاسترجاع النفايات؛

ج - تعميق عمليات تسيير النفايات الخاصة والحد من مخاطر التلوث الصناعي، من خلال المساعدة في إعداد مخططات المحافظة على البيئة والتدخل، وكذا السهر على احترام التشريع المتصل بذلك، أثناء دراسة ملفات الاستثمار.

د - حماية الأنظمة البيئية الهشة والتنوع البيولوجي، من خلال تنفيذ برامج وعمليات خاصة بالمناطق الساحلية، والجبلية، والسهبية، والواحات؛

هـ - ترقية استعمال الطاقات الجديدة والمتجددة في إطار المحافظة على الهواء.

و - مراقبة البيئة من أجل التحكم بشكل أكبر في الوقاية من الظواهر المرتبطة بالتغيرات المناخية، والتصحر والأخطار الطبيعية، ومكافحتها؛

ز - مواصلة مجهود التشجير في إطار مكافحة التصحر؛

ح - وأخيراً، مشاركة بلادنا بشكل فعال ودائم في التعاون الدولي من أجل المحافظة على البيئة.

5 - تحديث وسائل النقل والاتصال:

87 - لقد تم، في هذه العشرية، إحراز تقدم معتبر من حيث تدارك التأخر في التنمية المتراكم خلال سنوات الأزمة، وكذا من حيث تطوير وتحديث المنشآت الأساسية للنقل والاتصال. لذا، فإن هذا المسعى سيتم تعميقه خلال هذه الخماسية، بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تسيير مندمج للإقليم.

أولاً: فيما يخص النقل البري:

88 - فإن الأمر سيعتقد، في هذا المجال، بما يلي : -i- استكمال مشروع الطريق السيار شرق - غرب ووضع ترتيب لتسيير هذه المنشأة الهامة وصيانتها، -ii- مواصلة تطوير وتحديث شبكة الطرق، سواء من خلال مضاعفة منافذ على

الطريق السيار والطرق السريعة والإجتناوية (ومنها تلك المتواجدة على مستوى الهضاب العليا)، بما يسمح بربط أفضل لشبكة الطرقات، -iii- تحسين قدرات وتسيير عملية صيانة الشبكة، -iv- تطوير النقل البري الحضري، بما في ذلك من خلال مواصلة إنشاء مؤسسات عمومية على مستوى مقرات الولايات، والنقل بالكوابل؛ حيث سيحظى النقل الحضري بالعاصمة بمعالجة خاصة، -v- ورفع قدرات النقل البري ما بين الهدن، مع السهر على تحديث محطات النقل البري وتعزيز ضبط خدماتها.

89 - وموازاةً مع ذلك، سيتم اقتراح مشروع قانون جديد حول حركة المرور بهدف مكافحة حوادث الطرق بصفة أكثر صرامة. كما سيعزز هذا النص شروط تسليم رخص السياقة، وسيتم إرفاقه بتطوير وسائل لمرافقة حركة المرور على مستوى الطرق.

90 - وأخيراً، ستتم، عند الحاجة، مراجعة مخططات المرور على مستوى المجمعات السكانية، وتكييفها، في الوقت الذي ستتواصل فيه عملية إزالة النقاط السوداء في شبكات الطرق الحضرية.

### ثانياً: فيما يتعلق بالنقل بالسكك الحديدية:

91 - ستتواصل الحكومة تنفيذ برنامج واسع لتطوير شبكة السكك الحديدية، وتحديثها وتكييفها مع حاجات التنمية الوطنية.

92 - وسيتضمن هذا البرنامج غير المسبوق منذ الاستقلال، ما يلي: -i- دراسة وإنجاز حوالي 6000 كلم من الخطوط الجديدة، ومنها الخط العابر للهضاب العليا، وخطين استراتيجيين في الجنوب، وتعزيز مختلف الخطوط الرابطة بين عدة ولايات، -ii- الكهربية التدريجية لمجمل الشبكة، حيث شرع في ذلك على مستوى الخط الاجتناوي بين شرق البلاد وغربها مرفوقاً بازدياد السكك وكذا رفع سرعة حركة المرور؛ -iii- الإنطلاق في الدراسات التي من الواجب أن تقضي مستقبلاً، إلى إنجاز قطار فائق السرعة (TGV) على أن تدرج فيها خصوصاً، تنمية السياحة، -vi- مضاعفة خطوط السكك الحديدية السريعة بواسطة عربات ذاتية الدفع، -v- تحديث شبكة المحطات وكذا وسائل وقاطرات النقل بالسكك الحديدية، -iv- تعزيز أمن حركة المرور عبر السكك الحديدية، -iiv- وكذا تطوير النقل الحضري بالسكك الحديدية بواسطة شبكات المترو، وإنجاز خطوط للنقل بالتراموي في مقرات ولايات أخرى.

93 - وسيكون هذا المجهود مرفوقاً بتحديث تسيير الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، بما في ذلك من أجل صيانة جيدة للعتاد والمنشآت. كما سربح الفرصة لتحديث وإعادة تنشيط مؤسسات صناعية عمومية تتدخل في ميدان الأشغال وتجهيزات السكك الحديدية، وكذا من أجل إنجاز صناعة لتركيبة الترامواي.

### ثالثاً: فيما يخص النقل البحري:

94 - ستتواصل عملية تحديث وتوسيع المنشآت المرفئية، من خلال: -i- إنجاز عمليات كسح الموانئ وتعزيز التجهيزات، -ii- استغلال كل موقع يمكن أن تنجز فيه منشآت مرفئية جديدة، -iii- اندماج معزز لوظائف تسيير الموانئ والمراقبة الجمركية لنقل البضائع، -iv- وكذا تحسين التسيير بمساهمة شركاء ذوي شهرة عالمية، في ظل احترام التشريع الوطني في مجال الملكية العمومية للمنشآت وفي مجال قانون العمل، بالإضافة إلى استكمال برنامج تحديث الموانئ البترولية.

95- كما ستتم تنمية قدرات تسيير الأمن البحري، من خلال : -i- تشغيل مركز متابعة السفن والمنشآت المرفئية بواسطة وسائل الاتصال اللاسلكي، -ii- إنجاز نظام مندمج لمراقبة وتسيير السلامة والأمن البحري وال مرفئي بواسطة الصور الوادارية، -iii- وأخيراً، وضع تنظيم معزز لتسيير المنشآت المرفئية وأمنها.

96 - وبالموازاة مع ذلك، ستستمر الحكومة في العمل على تنمية القدرات البحرية الوطنية لنقل المسافرين والضائع، بما في ذلك من خلال اللجوء إلى الشراكة الخارجية.

97 - وأخيراً، سيتم تعزيز قدرات بناء السفن وإصلاحها، بما في ذلك من خلال إنجاز ورشة بحرية موجهة لهذا البناء.

#### رابعاً: في ميدان النقل الجوي:

98 - ستسهر الحكومة على مواصلة توسيع وصيانة المطارات، حيث سيتم الانتهاء من إنجاز أزيد من 15 عملية منها، خلال هذه السنة.

99 - وموازاة مع ذلك، سيتم تدعيم الترتيب الخاص بأمن الطيران المدني، مع تحديث عملية تغطية حركة النقل الجوي بواسطة الرادار عبر كل مناطق جنوب البلاد، بعد استكمال الشبكة التي تغطي شمال التراب الوطني.

100 - في حين أن تعزيز الأسطول الوطني للنقل الجوي الذي يجري حالياً، سيسمح: -i- بتحسين تنظيم الرحلات على مستوى الشبكة الداخلية للنقل الجوي، ولاسيما في جنوب البلاد والهضاب العليا؛ -ii- تعزيز الشبكة الدولية وحصص السوق، -iii- وكذا، تطوير العرض بالنسبة لنقل الضائع. زيادة على ذلك، فلن استكمال برنامج تحديث تسيير الشركة الوطنية من شأنه أن يحسن نجاعة خدماتها. علاوة على أن قدرات الصيانة سيتم تطويرها وجعلها أكثر مردودية. وأخيراً، سيتواصل التفاوض بخصوص فتح المجال الجوي الوطني، مع توشي هدف تكميلي يتمثل في تحسين الخدمات لفائدة الزبائن، وكذا المحافظة على المصالح الاستراتيجية للبلاد، وأخيراً، سيتم الشروع في دراسات بغرض استهداف المناولة في مجال الصناعة وصيانة الطائرات.

خامساً: وأخيراً، سيتواصل تكثيف النظام الوطني للإتصالات السلكية واللاسلكية، وتطويره وتحديثه.

101 - وبهذا الشأن، -i- سيتم رفع حجم شبكة الهاتف الثابت وتحديثها، -ii- وسيتواصل شبكة الهاتف النقال تطورها، -iii- وكذلك الشأن فيما يخص قدرات وانتشار شبكة الانترنت ذات السرعة العالية، -iv- وسيتم تعزيز ضبط نشاطات الاتصال لفائدة المرفقين والمتعاملين، -v- بينما سيتم تطوير تسيير أطراف الذبذبات اللاسلكية-الكهربائية. وفي نفس الوقت، ستكون القدرات الوطنية المتوفرة (بما فيها بالألياف البصرية) موضوع استخدام أمثل.

102 - وموازاة مع ذلك، ستتم مواصلة تكثيف الشبكة البريدية، وتعميم تزويدها بأجهزة الإعلام الآلي، وكذا تطوير استعمال نظام الدفع الإلكتروني.

6: مواصلة تحديث الإدارة الاقتصادية وتعزيز آليات المراقبة والضبط.

103 - لقد شهدت هذه العشرية الشروع في إصلاحات عميقة في مجال تأهيل الإدارة الاقتصادية عموماً، سواء تعلق الأمر بأدواتها المالية أو بوسائل مراقبتها وضبطها.

104 - وقد تم انتهاج هذا المسعى على أساس قرارات وطنية منبثقة عن برامج وطنية شرع في تجسيدها، وكذا المرافقة مسار انفتاح الاقتصاد الوطني.

105 - لذا، فإن الأمر هنا، سيتعلق بتكثيف هذه الخيارات و هذه الورشات بما يتماشى وإرادة بلادنا في تفعيل الاستثمار وتوفير ثروات غير تلك الهمتائية من المحروقات، والتي يتعين أيضا تكييفها وتدعيمها من أجل ضمان نجاعة اقتصادية متنامية وإضفاء شفافية أكبر، وترقية المصالح الاقتصادية للبلاد، على ضوء التجربة المكتسبة.

## 1 - وهكذا، سستم، أولا، مواصلة تحديث المنظومة المالية، من خلال:

أ - استكمال إصلاح المنظومة المصرفية، انطلاقا من: -i- تكوين وتجديد معارف المستخدمين بما في ذلك بواسطة برامج التعاون الدولي، -ii- وتحسين الوساطة المصرفية؛ -iii- وتعزيز نظام الدفع الإلكتروني الذي تم الإنطلاق فيه، وتعميمه؛ -iv- وتكثيف شبكة الوكالات؛ -vi- وتعميم استعمال الصك الذي سيتم بتقنيته بما يسمح بيلتقاء أثر الأموال؛ -vi- فضلا عن ترقية سياسة أكثر فعالية للقرض لفائدة الاستثمار.

106 - ومواصلة مع ذلك، سيتم التركيز، بالتعاون مع بنك الجزائر، على: -i- احترام القواعد الاحتراسية، -ii- ترقية مركزيات مخاطر القرض وتأطير القرض الاستهلاكي قصد تفادي عدم قدرة المستعملين على الوفاء، -iii- التحلي بيقظة أكبر لضمان احترام التشريع في عمليات تحويل الأموال إلى الخارج، بما في ذلك، في إطار عمليات التجارة الخارجية؛ -iv- مكافحة تبييض الأموال؛ -v- وكذا اليقظة التي تملحها أزمة المنظومة المالية الدولية في العلاقات مع المؤسسات المالية الأجنبية.

ب - تفعيل السوق المالية، سواء في جانبها المتعلق بالقرض السندي أو فيما يخص الأسهم. ولهذا الغرض، سيتم ضبط التشريع، إلى جانب تحسيس المتعاملين الاقتصاديين أكثر فأكثر من أجل تحفيزهم على اقتحام هذا الميدان. علاوة على ذلك سيتم إدخال عروض جديدة للمنتوجات، في نفس الوقت الذي سيتم فيه تحسين أخلاقيات السوق وتسيير متعامليه.

107 - وسيظل تحديث المنظومة المالية محل متابعة بكل عناية، بهدف اتقاء أي انحراف في هذا المجال. ومن هنا، تتجلى في نفس الوقت، ضرورة تأجيل فتح رأسمال البنوك العمومية، في انتظار التطهير النهائي للمساحة المالية في العالم.

## 2 - تحديث الإدارة الجبائية:

108 - حيث سيتم مواصلة هذه العملية، سواء بالنسبة لأساسها القانوني والتنظيمي أو بالنسبة لآلياتها ومستخداميها ووسائلها. وهكذا، سنتحسن نوعية الخدمات بشكل معتبر في فائدة المرتفقين، بما في ذلك المؤسسات.

## 3 - تحسين العرض في مجال العقار الصناعي:

109 - لقد بات التشريع واضحا في مصلحة المجموعة الوطنية والمستثمرين. أما النصوص التنظيمية التنفيذية فيجري حاليا إصدارها. علاوة على ذلك، فإن أدوات تسيير العرض في مجال العقار الصناعي قد وضعت حيز التنفيذ.

110 - من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن استكمال عمليات مراجعة التشريع المتعلقة بمسح الأراضي والسجل العقاري، وإتمام تغطية مسح الأراضي،

وتوريق الملكية العقارية، خلال الخماسية، من شأنه أن يبسط أكثر فأكثر، عقد الصفقات المتعلقة بال عقار بصفة عامة.

111 - وموازةً مع ذلك، ستسهر الحكومة على تأهيل ال مناطق الصناعية ومناطق النشاط الموجودة، وعلى إنجاز مناطق جديدة، عبر التراب الوطني، ولاسيما على طول شبكات المواصلات.

112 - غير أنه يجب على ال متعاملين أن يدركوا أن الاستثمار ينبغي ألا يتمركز فقط على مستوى الأقطاب الحضرية الرئيسية للبلاد، وأن تحديث شبكات الطرق والسكك الحديدية من شأنه أن يقربها من ولايات عديدة تتوفر على وعاءات عقارية هامة وبحاجة إلى مستثمرين. ومع ذلك، سيتم إدخال إجراءات لتكثيف التشريع والتنظيم المعمول بهما، من أجل تشجيع المستثمرين وتحفيزهم على الانتشار عبر كامل التراب الوطني.

#### 4 - تحسين توفر المعلومة الاقتصادية ونوعيتها:

113 - وبهذا الخصوص، سيتواصل تحديث الهيئة الوطنية للإحصاء الذي شرع فيه مؤخراً، مع تنصيب الهيئات المنصوص عليها في القانون. وستوفر لها كل الموارد الضرورية لتزويد الاقتصاد الوطني بمعطيات دقيقة وفي آجال قريبة. كما شرع في تحديث أدوات التخطيط والاستشراف وسيتم تعزيزه أكثر فأكثر.

#### 5 - تعزيز مكافحة مختلف أشكال الغش:

114 - إن الحكومة، التي تعترم تسخير كل الوسائل، من أجل مكافحة الغش الاقتصادي الذي تتعرض له الخزينة العمومية، والمتعاملون النزهاء وكذا المستهلكون، ستركز عملها، لهذا الغرض، على عدة جبهات في آن واحد:

أ - سيتم تجنيد مساهمة الإدارة الجبائية بشكل أكبر: حيث إن اعتماد "المعرف الجبائي الجديد" الذي تعمم استعماله، سيرافقه تعزيز تبادل المعلومات بين كل الهيئات المتدخلة في هذا المجال، والمتمثلة في البنوك، والجمارك، وإدارة التجارة. وسيتم تكثيف الإطار التشريعي والتنظيمي لهذا الغرض، كلما اقتضت الضرورة، بما في ذلك من أجل تحصيل الغرامات.

ب - سيعتمد تحديث إدارة الجمارك في خدمة الاقتصاد الوطني، خصوصاً: -i- على المراجعة الوشيقة لقانون الجمارك -ii- وعلى تطوير الوسائل البشرية والمادية، بما في ذلك، توسيع اللجوء إلى استعمال أجهزة السكانير في الموانئ والمراكز الجمركية الرئيسية، وإنجاز مخابر للرقابة الجمركية من أجل مكافحة الغش والنقلد -iii- وكذا تعزيز التعاون الدولي، ولاسيما في إطار الوقاية من التهريب، وغيره من المخالفات الجمركية، في إطار مناطق التبادل الحر، وقمعها.

115 - كما سيتم تكثيف عمليات مكافحة التهريب عبر الحدود في خدمة الاقتصاد الوطني، وكذا من أجل قمع المتاجرة بالمخدرات التي يتم إدخالها من الخارج.

ج - علاوة على هذا، سيتم تطوير عملية قمع الغش التجاري، بما في ذلك بموجب إلزامية الفوترة، وذلك بفضل: -i- تأهيل التشريع والتنظيم المتعلقين بذلك، -ii- وتدعيم تعداد ال مراقبين من خلال توظيف حوالي 7000 إطار جامعي جديد وتحسين مستوى ال مستخدمي العاملين، بما في ذلك بمساعدة مؤسسة جديدة متخصصة في التكوين؛ -iii- وتعزيز وسائل العمل، وتكثيف شبكة مخابر مراقبة النوعي، -iv- وأخيراً، تطهير السجل التجاري في إطار

مكافحة الأشكال الأخرى للغش، -v- إلى جانب تطوير شبكة مخابر المراقبة والتجارب.

116 - من جهة أخرى، ستسهل إدارة التجارة على فرض احترام بنود الاتفاقيات الدولية للتبادل الحر.

د - وسيتم تكثيف عمليات قمع الغش المتعلق بالتشريع الاجتماعي: بفضل التنمية البشرية والمادية لمفتشية العمل، وتعزيز الوسائل الرقابية لهيئات الضمان الاجتماعي، ثم أيضا، بفضل تعزيز التعاون الإداري المشترك بين الإدارات والمؤسسات العمومية.

هـ - مواصلة تعزيز الوكالة الوطنية للتشغيل، وتحديثها، من أجل تحسين الوساطة على مستوى سوق العمل، وكذا مراقبة هذا الأخير وضبطه.

## 6 - تطوير وظائف ضبط السوق:

117 - إن تجربتنا في مجال تحرير السوق قد أثبتت مدى البحث عن الربح السريع، وال مضاربة على مستوى شبكات التوزيع، واقتران المصالح المحلية مع مصالح أجنبية في تعويم السوق بمنتجات قد تكون ذات أسعار تنافسية بالتأكيد، ولكنها مشبوهة من حيث نوعيتها ومصدرها، مما يشكل تهديدا لجهاز الإنتاج المحلي، وخطرا على صحة المستهلكين.

118 - وبالتالي، فإن ذلك كله يؤكد، أكثر من أي وقت مضى، ضرورة تعزيز أداء مهمة الضبط التي تضطلع بها السلطات العمومية . وفي هذا الإطار، ستعكف الحكومة على تجسيد ذلك، لاسيما، من خلال:

أ - مساهمة الدولة في إنجاز شبكة هامة لأسواق البيع بالجملة وبالتجزئة، وأسواق اللحماشي، وأسواق السمك، بما يضمن تحسين ظروف ممارسة النشاط التجاري، ومراقبة الممارسات التجارية، والنوعية.

ب - تقنين تطور المساحات التجارية الكبرى وممارسة هذا النشاط، والقضاء على التجارة الموازية.

ج - العمل، بالقدر الضروري، على تقويم نظام هوامش الربح على الهبيعات، والتوزيع، بالنسبة للمنتجات الأساسية، من أجل التحكم في أنواع المضاربة على الأسعار.

د - وضع آليات لضبط سوق المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع بما فيها اللحوم. وفي هذا الإطار، سينشأ ديوان عمومي لضبط سوق الخضر والفواكه.

هـ - احترام قواعد المنافسة ومكافحة الإغراق من خلال تفعيل مجلس المنافسة وتنشيط جمعيات المستهلكين أكثر فأكثر.

و - وضع مقاييس وتنظيمات تقنية وطنية تتعلق بالمنتجات الصناعية، واعتمادها، بغرض تعزيز حماية الإقتصاد الوطني، خصوصا، ورفع مستوى المحافظة على صحة المستهلكين وأمنهم، مع السهر على ضمان احترامها الصارم من قبل المستوردين، وبهذا الصدد، فإن تطوير المؤسسات المكلفة بإعداد هذه المعايير والتنظيمات، سيتم تكثيفه.

## الفصل الثالث

### ترقية تطور الإقتصاد الوطني و ضمان تنوعه ورفع إنتاجيته.

119 - لقد شهدت هذه العشرية جملة من التحولات التي أدت إلى تحسّن المحيط الاقتصادي للبلاد.

120 - ومما لا شك فيه أن استتباب السلم والأمن، قد وفر جواً أكثر ملاءمة للاستثمار، ولتقليص أوسع للعجز في التنمية الإجتماعية وتحسين شبكة المنشآت الأساسية، بشكل كبير، مما سمح بتحرير جزء من القدرات المالية للبلاد لدعم التنمية الاقتصادية، وفتح الفرصة، أخيراً، لتحديث الإطار القانوني للاستثمار في مختلف المجالات، وكذا وضع أدوات لدعم وتأطير النشاط الاقتصادي.

121 - وفي هذا السياق، فإن الحكومة عازمة، إذن، على مواصلة تشجيع الاستثمار وترقيته في مجال إنتاج السلع والخدمات التي أصبح تحسينها أمراً استعجالياً أكثر من أي وقت مضى، بهدف الحد من التبعية للمحروقات، وال تحكم في تنامي فاتورة الواردات. وستواصل تطبيق هذه السياسة من خلال محاور عديدة.

#### أولاً: ترقية التنمية الفلاحية وتحسين الأمن الغذائي للبلاد:

122 - وبهذا الصدد، فقد شرع، منذ بضع سنوات، في إنعاش الفلاحة من خلال وضع برنامج هام لتنميتها. ويُعززم تعميق هذه السياسة وتدعيمها، لاسيما، بفضل ما يلي:

أ- إزالة العراقيل المرتبطة بالنظام القانوني للأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة حيث تم توضيح نمط الانتفاع منها بموجب قانون التوجيه الفلاحي الصادر مؤخراً، الذي أقرّ النظام الاستثنائي للامتياز. كما سيتم في هذه السنة، إعداد مشروع قانون من أجل تقنين شروط منح الامتياز الفلاحي، مما سيساهم في ترميم أحسن لهذه القدرات.

ب - تطوير الري الفلاحي بفضل: -i- إنجاز مساحات مسقية جديدة على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 100.000 هكتار، وتأهيل حوالي 40.000 هكتار على مستوى المساحات الموجودة؛ -ii- بالإضافة إلى إنجاز أزيد من 100 حاجز مائي جديد بطاقة تخزين إجمالية تقدر بأكثر من 40 مليون متر مكعب؛

ج - إقرار دعم مالي هام للنشاط الفلاحي: وسيخصص هذا البرنامج الرامي إلى تحسين الأمن الغذائي، إلى " -i- إنتاج الحبوب والبقول الجافة، والبطاطا، -iii- تربية المواشي وإنتاج اللحوم والحليب، -iii- وغرس أشجار مثمرة (زيتون ونخيل)؛ -iv- وكذا، إنتاج الحمضيات.

123 - وإذا جاء ليكمل البرنامج السابق لدعم الفلاحة، الذي كان مسبوقة بمسح ديون الفلاحين والمربين من قبل الدولة (بمبلغ 41 مليار دينار)، فإن هذا المسعى يتميز بأهميته (1000 مليار دينار من المساعدات العمومية على مدى خمس سنوات)، وكذا مراعاته لسلسلة الإقتصاد الفلاحي كلها والاهتمثلة في، -i- إنتاج البذور، -ii- الأسمدة، -iii- المساعدة على اقتناء التجهيزات والأسمدة، وعتاد

السقي، -iv- فضلاً عن الدعم الهام للأسعار المطبقة بالنسبة لمنتجات الحبوب والحليب، -v- بالإضافة إلى المساعدة على توظيف حاملي الشهادات قصد تأطير هذا النشاط.

**د - الإنطلاق في برنامج لضبط شبكات التوزيع:** من أجل ضمان مخزونات أمنية (بواسطة مطامر استراتيجة للقمح) وضبط السوق (من خلال التحديث الجاري حالياً، لقدرات التبريد، ولاسميا، العمومية، وإنجاز مذابح حديثة في مناطق تربية المواشي، وكذا إنشاء ديوان للخضر والفواكه عن قريب).

**هـ - تطوير آليات تأطير الفلاحة ودعمها:** من خلال تحديث الإدارة الفلاحية، وبعث عملية تكوين إطارات و تقنيي الفلاحة، وكذا ضمان تأطير أفضل للفلاحين على مستوى العرف.

**ثانيا: مواصلة تنمية قطاع الصيد البحري:**

124 - حيث ستتواصل الجهود التي بذلت منذ بداية هذه العشرية، في مجال تنمية الصيد البحري، بهدف إرساء أسس لضمان تطوره الحقيقي، وسيتم الإبقاء على هذا التوجه من خلال:

أ - تنمية قدرات نشاط الصيد البحري، وذلك بفضل: -i- توسيع شبكة الموانئ، ومضاعفة م- لاجيء الصيد البحري، -iii- إنجاز أسواق للسماك، -iii- مواصلة التحفيز على الإستثمار المنتج من أجل تحديث وتعزيز الأسطول، ونشاطات الدعم، والتوضيب بواسطة تجهيزات التبريد وتثمين منتوجات الصيد البحري، -iv- توسيع حظائر تربية المائيات، -v- بالإضافة إلى مواصلة التكوين في مهن الصيد البحري وتطوير البحث المرتبط بهذا القطاع.

ب - تعزيز تأطير هذا النشاط بفضل: -i- إنجاز دراسات جديدة لتحديد القدرات الصيدية وتصنيفها على نحو يسمح بتثمينها، -iii- تعزيز عملية ضبط هذا النشاط في المجال التجاري؛ -iii- وتطوير المقاييس النوعية والصحية لمنتوجات الصيد البحري وتربية المائيات.

**ثالثا: ترقية تطوير الصناعات الخاصة بالسلع والخدمات:**

125 - إن البرنامج الهام للاستثمارات والتحفيزات العمومية يشكل في حد ذاته عاملاً للتشجيع على تنمية القدرات الصناعية في كل الميادين. وفي هذا الإطار، تعترم الحكومة تثمين هذه المؤهلات، وضبط إعادة تأهيل الأداة الإنتاجية الموجودة وترقية الاستثمار الجديد.

126 - وبهذا الصدد، سيتم تحسين العرض الخاص بالعقار الموجه للاستثمار. فضلاً عن ذلك، فإن المناطق الصناعية، ومناطق النشاط، سيتم تأهيلها، كما سلف ذكره، إلى جانب إنجاز مناطق أخرى، في نفس الوقت، عبر التراب الوطني، ولاسيما، على طول محاور الطرق وخطوط السكة الحديدية. وجدير بالذكر أن هذا التطور لن يأخذ في الحسبان المزايا الخاصة لكل ولاية فحسب، بل سيراعي أيضاً وخاصة، التعزيز الدائم للتوازن الجهوي.

127 - وسرتم تحسين شروط الحصول على القروض الموجه للاستثمار، ولاسيما، من خلال: -i- الصندوق الوطني للاستثمار الذي أنشأ مؤخراً برأسمال قدره 150 مليار دينار، وقد يكون في وسعه أن يصد أزيد من 1000 مليار دينار من القروض لتمويل مشاريع إستراتيجية أو مشاريع تساهم فيها اليات الدولة، بصفتها مالكة، -ii- تعزيز جوهرى لمستوى التغطية من خلال الآليات العمومية لضمان القروض البنكية الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، -iii-

استحداث فروع بنكية لتمويل رأس المال الإستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، -iv- توفير تمويلات على المهديين المتوسط و الطويل مكيفة مع طبيعة الاستثمارات، -v- إقامة فروع بنكية لتمويل الإستثمار في إطار اقتناء التجهيزات، -vi- وكذا ال عرض الخاص بسحب القروض محلياً بالنسبة للمستثمرين والشركاء الأجانب.

128 - كما سيتم تحسين شروط تأهيل المؤسسات من خلال ما يلي: -i- إضفاء أكبر قدر من الإنسجام على آليات الدعم العمومية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيلها، في إطار سياسة وطنية أكثر اندماجاً، -ii- تطوير المساعدة على الإدماج المهني التي تتيح للمؤسسات إمكانية الاستفادة من دعم عمومي لتوظيف إطارات وتقنيي وعمال مؤهلين، -iii- وكذا دعم عملية تحسين معارف المستخدمين.

129 - وسيتم أيضاً، وفي نفس الوقت، تشجيع الابتكار على مستوى المؤسسات من أجل تطوير تنافسيتها، وذلك: -i- من خلال السهر على تعزيز التعاون بين مراكز البحث والجامعات، من جهة، والمؤسسات، من جهة أخرى؛ -ii- ومن خلال وضع تحفيزات لتطوير البحث في المؤسسة: -iii- وأخيراً، من خلال تطوير تداول المعلومة في هذا المجال، واستعمالها.

130 - أما فيما يتعلق بالقطاع الاقتصادي العمومي، فإن الحكومة ستعكف خصوصاً على تنفيذ برامج التأهيل وإنعاش المؤسسات العمومية القادرة على الهقاء وتوفر على مخطط أعباء؛ قصد تمكينها من المساهمة أكثر في تلبية الطلب الوطني وتوفير شروط أفضل للتفاوض وإبرام عقود شراكة مع متعاملين ذوي كفاءة، من أجل تحديث أداة الإنتاج وتطوير نوعية المنتوجات والخدمات.

131 - كما ستواصل الحكومة عمليات التنازل عن المؤسسات العمومية الأخرى بهدف: -i- تثمين ممتلكاتها من خلال تمكينها من استئناف النشاط، -ii- الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة واستحداث مناصب عمل جديدة، -iii- وكذا رفع حجم الثروات الوطنية، مع الإشارة إلى أن هذه العمليات سيتم القيام بها مع توفير كل الضمانات الضرورية بالنسبة لاحترام الالتزامات في مجال الاستثمارات التنموية ومناصب الشغل التي سيتعهد بها الممتلكون.

132 - فضلاً عن ذلك، سرتواصل الحكومة المفاوضات الجارية حول مشاريع شراكة في قطاعات مختلفة، بما فيها قطاع الصناعة الميكانيكية. وستعمل أيضاً على ما يقضي إلى استكمال الملف المتعلق بالمقاربة الشاملة للانتشار الفضائي والقطاعي والتنظيمي للمؤسسات العمومية، والهادف إلى تشجيع الإدماج الصناعي المشترك وإلى تحكّم أكبر في القرار الاقتصادي.

133 - ومن أجل مرافقة عملية هذا التأهيل للقدرات الصناعية المحلية، ستعزز الحكومة التزامها بالمؤسسات القائمة على الساحة، من خلال مناهج عالمية؛ ومنها، -i- التطبيق الصارم لمبدأ الأفضلية الوطنية ذات نوعية أكيدة، ووفقاً للمقاييس المحددة في قانون الصفقات العمومية، -ii- توجيه عملية اقتناء المعدات في إطار الدعم العمومي للإنتاج المحلي، -iii- ووضع قواعد أكثر نجاعة لضمان احترام معايير النوعية والمصدر في إطار تطبيق الاتفاقيات الدولية للتبادل الحر. وستسهر أيضاً، على تشجيع تطوير النشاطات الهندسية.

134 - علاوة على ذلك، ستعمل الحكومة على تطوير قدرات التصدير خارج المحروقات، من خلال: -i- تعزيز قدرات الوكالة المختصة وتفعيلها، -ii- تطوير الشحن وتحسين الشبكات والإجراءات، -iii- التشجيع على تواجد الإنتاج الوطني

في المعارض الدولية، -iv- وكذا من خلال تحفيز فعال على تطوير مساهمة الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة وفروعها المحلية في هذا المجال.

135 - من جهة أخرى، لن تدخر الحكومة أي جهد لتحفيز الرأسمال الوطني الخاص، بتدابير ملائمة، من أجل حمله على المساهمة أكثر فأكثر في الاستثمار المنتج للسلع والخدمات. وستسهر على تجسيد هدف استحداث 200.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة، على مدى السنوات الخمس المقبلة، ولاسيما، من خلال تطوير القدرات الوطنية في مجال المناولة.

136 - وبهذا الشأن، وفضلاً عن التدابير سالفة الذكر، ستسهر على: -i- رفع قدرات الإستشارة والتوجيه، -ii- تحسين شروط التكوين في مجال التسيير، بما في ذلك من خلال إقامة معهد متخصص في تكوين مسيري المؤسسات وتحسين مسيرتهم، -iii- تطوير شبكة مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، -iv- وتعميق الحوار مع جمعيات أرباب العمل من أجل التكفل بال مقترحات الموضوعية الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار.

137 - كما ستعكف على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار مشاريع ترمي إلى: -i- تطوير قدرات محلية حقيقية لإنتاج السلع والخدمات؛ -ii- المشاركة في نقل التكنولوجيا وفي تشغيل اليد العاملة المحلية؛ -iii- والمشاركة في الإدماج الصناعي المشترك، وفي النمو المستدام، -iv- وأخيراً، إلى تشجيع تطوير الصادرات خارج المحروقات. وستتم مواصلة هذه السياسة على ضوء التوجهات الاقتصادية المعتمدة مؤخراً، والرامية إلى ضمان إحلال قاعدة اقتصادية للإنتاج المحلي، والمحافظة بشكل دائم، على توازنات الميزان الوطني للمدفعات. ومن هذا المنطلق، سيتم تعديل التشريع والتنظيم في هذا المجال بما يتناسب مع ذلك.

138 - وأخيراً، ستعمل الحكومة، بصفة دائمة أكثر فأكثر، وفي ظل تشاور موسع إلى المتعاملين والكفاءات الوطنية، على ضبط توجهات التنمية الصناعية نحو القطاعات التي تتوفر على قدرات ومؤهلات واعدة، قصد منحها الأفضلية في سياستها المحفزة على الاستثمار. وسيظل الهدف المتوخى من هذا المسعى كله، يتمثل في رفع قدرات إحداث الثروات التي يجب أن ترافق العائدات المتأتية من المحروقات وكذا الحفاظ على القدرات المالية الوطنية.

139 - كما إنّ الجهود التي تعتزم السلطات العمومية بذلها من أجل تنمية الصناعة، والقطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني، لن تكون كافية دون إرادة أقوى لفاعلين وطنيين آخرين، سواء تعلق الأمر بقطاعات الاقتصادية العمومية الذين تحذوهم رغبة حازمة على الدفاع عن المصالح الوطنية في مفاوضات الشراكة وتسيير الممتلكات، أو تعلق بللمتعاملين الوطنيين الخواص لبناء مستقبل البلاد الاقتصادي.

#### رابعاً: تفعيل السياحة والصناعة التقليدية:

140 - أنّ تطوير الصناعة السياحية سيتطلب تثمين القدرات السياحية المتميزة بقوة الجاذبية والتي تقع في الأقطاب التي حددها المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم، ضمن رؤية طويلة المدى. وفي هذا الإطار، فإن الأمر سيتعلق بالعمل على ما يلي:

أ - تشجيع الاستثمار من خلال: -i- تثمين العقار السياحي وتنظيمه وتهيئته العامة وتمكين الحصول عليه، -ii- التشجيع على تمويل المشاريع بفضل آليات للضمانات وتكييف آجال القروض، -iii- إعادة تأهيل الفنادق والمحطات الحموية ذات

الملكية العمومية في انتظار إبرام عقود شراكة حول هذه المنشآت، -iv- وتنفيذ التدابير التحفيزية في فائدة قطاع السياحة، الرامية إلى نشر الاستثمارات في مناطق البلاد الداخلية؛ -v- وكذا ترقية الأقطاب السياحية بامتياز.

**ب - تحسين تسيير المؤسسات الفندقية العمومية من خلال إبرام عقود للتسيير مع مجتمعات فندقية ذات شهرة في هذا المجال.**

**ج - تطبيق مخطط وطني لتطوير النوعية، ولاسيما، من خلال: -i- تنفيذ مخطط للنوعية السياحية، -ii- تعزيز الإعلام والاستقبال ونوعية التجهيزات، -iii- حماية وتثمين المحيط والممتلكات، -iv- وكذا تطوير التكوين وتجديد معارف مسيري القطاع ومستخدميه.**

**د - ترقية الوجهة الوطنية من خلال: -i- مخططات للاتصال والتسويق؛ -ii- تكييف الدواوين والمؤسسات العمومية المعنية بمهمة المرفق العمومي المبرجة منها، -iii- إلى جانب انتشار ملائم على مستوى الأسواق السياحية الرئيسية.**

**هـ - وأخيراً، تعزيز قدرات إدارة السياحة لتمكينها من السهر على ضمان النوعية وضبط قطاع هذا النشاط، والمساهمة في تفعيل ومرافقة الاستثمار السياحي.**

**141 - أما تشجيع نشاط الصناعة التقليدية، فسوف يتواصل هو الآخر، ولاسيما، من خلال ما يلي:**

**أ - ترقية التكوين بمساهمة: -i- قطاع التكوين المهني، -ii- والحرفيين المؤهلين الذين سيتم تشجيعهم بتدابير تحفيزية، -iii- والاستمرار في إنشاء مراكز بامتياز في بعض المهن التقليدية.**

**ب - توفير تسهيلات وتدابير تشجيعية من أجل: -i- الاستثمار في الصناعة التقليدية بواسطة قروض مصغرة، -ii- وكذا من أجل اقتناء المواد الأولية.**

**ج - وأخيراً، تحسين تنظيم هذا النشاط وشبكات التسويقية، بفضل: -i- دعم الغرف، -ii- مواصلة انجاز دور للصناعة التقليدية ومراكز للعرض، -iii- التشجيع على المشاركة في التظاهرات الثقافية والسياحية على المستويين الوطني والمحلي، -iv- وكذا التحفيز على تصدير منتجات ذات نوعية.**

## **خامساً: تثمين القدرات الطاقوية والمنتجعية:**

**142 - تحتل المحروقات مكانة إستراتيجية في الاقتصاد الوطني، وبالتالي ستحظى باهتمام خاص من قبل السلطات الوطنية بهدف:**

**أ - رفع قدرات البحث والاستكشاف واستغلال الموارد المتوفرة. وبهذا الشأن ستضاعف الشركة الوطنية جهودها، وستجند الشركاء الضروريين لهيئة الجهود في هذا الميدان. وسيجري هذا النشاط في إطار التشريع المعمول به، وسيكون محل متابعة وثيقة، على أعلى مستوى من خلال المجلس الوطني للطاقة.**

**ب - تثمين عائدات المحروقات من خلال استثمارات محلية في النشاطات الصناعية القبلية، مع مراعاة مبدأ المحافظة على مصالح البلاد بما في ذلك مدة حياة المورد. وسيتم إنجاز هذه الاستثمارات في المشاريع الجارية، أو قيد الدراسة أو المناقصة، في مجالات التكرير، والبتروكيما، والأسمدة والألمنيوم.**

**ج - مواصلة البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة الذي شرع فيه منذ سنة 2006 من أجل العمل، في إطار منسق، على تحسين الإجراءات المطلوبة في قطاع**

الإقامة والقطاع الثالث، وكذا قطاع النقل والصناعة. وسيُدعم هذا البرنامج بتدابير تحليلية، لاسيما، تحسين موارد الصندوق الوطني الذي يتكفل بهذه العملية.

د - التقدم في مجال تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة، لاسيما، من خلال: -i- اقتراح قانون يتعلق بالطاقة النووية، وكذا إنشاء هيئة للبحث وتنمية التطبيقات النووية والإشعاعية وسلطة للأمن النووي، -ii- اقتراح تشريع حول الطاقات الجديدة والمتجددة، و لاسيما، الطاقة الشمسية، مرفوقا بإنشاء معهد للطاقات المتجددة والانطلاق في صناعة تتعلق بالطاقة الشمسية.

هـ - وأخيرا، مواصلة تطوير قدرات إنتاج الطاقة الكهربائية وإنجاز شبكة وطنية إستراتيجية لنقلها من أجل تغطية الطلب الوطني وتأمينه وترقية تصدير الكهرباء.

و - وسيتم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال بصفة آلية، وتتمين البحث والابتكار السياحي، وترقية المواقع الصحراوية، والواحات، والعوامل المناخية والمواقع التاريخية، والأثرية، العلاجية والصحية.

### 143 - سيشهد الميدان المنجمي، أيضا، تميينا متزايدا أكثر فأكثر:

144 - وبهذا الشأن، تعترزم الحكومة إنشاء معهد جزائري للمناجم لمرافقة التطور في هذا المجال. كما سيتم تنصيب فريق صناعي مزود بكل الموارد المطلوبة، وتفويضه لترقية تطوير هذا النشاط، وتأهيل المؤسسات التي تنشط في هذا الميدان، وتمكينها من عقد عمليات شراكة، وأخيرا، التشجيع على المزيد من الاستثمار في هذا النشاط.

### سادسا: الإنطلاق في تنمية حقيقية للتكنولوجيات الجديدة:

145 - إن أهمية الجهد الذي ستبذله الدولة في مجال البحث العلمي عموما، وحاجات البلاد المتعددة الأشكال في هذا الميدان سواء تعلق الأمر بتلك التي ستترتب عن تحديث الإدارة أو بتلك التي سترافق تعميم تعليم الإعلام الآلي واستعماله، تقتضي أن تلتزم الدولة بقوة، بتقديم دعم فعال لتنمية الصناعة والخدمات المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

146 - وهكذا، ستسهر الحكومة، في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال، على: -i- استكمال إنجاز حظيرة الإعلام الآلي للجزائر (سيدي عبد الله) ورفع مردوديتها، وإنجاز الحظيرة المبرمجة في عنابة، والشروع في دراسات هياكل أخرى من هذا النوع، -ii- اعتماد تدابير ترمي إلى ضمان دعم فعال للإنطلاقة (Start-up)، وتشجيع الاستثمار في إنتاج تجهيزات الإعلام الآلي والبرمجيات، -iii- إقامة شراكة مع متعاملين أجانب سيساهمون في نقل التكنولوجيات والمهارات وفي تنمية الإنتاج المحلي، -iv- وأخيرا، مواصلة تطوير الدعائم والشبكات الموجهة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

147 - في مجال الفضاء، سيتم: -i- القيام بالدراسات وإنجاز مركز للتطبيقات الفضائية، -ii- والاستمرار، بللموازاة مع ذلك، في تطوير القدرات الوطنية في مجال الفضاء لتلبية حاجات التنمية، -iii- علاوة على أن بلادنا ستشارك في إنجاز محطات عربية وإفريقية للأقمار الصناعية.

### سابعا: مرافقة التنمية الاقتصادية بترقية الحوار والتشاور مع الشركاء الوطنيين في الميدان الإقتصادي والاجتماعي.

148 - إن أهمية الإصلاحات والجهود التي يتعين بذلها لتكثيف التنمية الاقتصادية بما فيها من أجل تحديث الخيارات والمقاربات الأكثر وجاهة، وكذا الحفاظ

الضروري على السلم الاجتماعي، تبرز كلها مدى الأهمية التي يجب أن توليها الحكومة باستمرار للحوار والتشاور مع الشركاء الإقتصاديين والاجتماعيين عبر إطار الثلاثية.

149- وسيتم اعتماد نفس هذا الإطار ، أي الثلاثية، من أجل متابعة وتحسين العقد الوطني الإقتصادي والاجتماعي الذي أبرم في وقت سابق.

## الفصل الرابع

### مواصلة التنمية البشرية في خدمة السكان.

150 - إن الجهود التي بذلت بإرادة راسخة، طيلة عشر سنوات متواصلة، قد سمحت لبلادنا بتدارك جزء لا يبيتهان به من التأخر المتراكم بفعل الأزمة، سواء بالنسبة لظروف معيشة السكان أو بالنسبة للتنمية البشرية عموماً.

151 - ومع ذلك، سيتم الاستمرار في تشخير وسائل الدولة بشكل كبير وتعزيز جهود الحكومة في هذا الميدان، بما يتماشى مع خيارات وطنية أساسية، من أجل الاستجابة لتطلعات السكان والوفاء بما التزم به السيد رئيس الجمهورية بكل وضوح.

152 - ومن هذا المنطلق، فإن مخطط العمل يحدد فيما يلي، المرمى الذي ستنتهجه الحكومة في هذا المجال.

#### أولاً: في ميدان السكن:

153 - ستسهر الحكومة على تجسيد التزام السيد رئيس الجمهورية بتسليم مليون مسكن جديد خلال السنوات الخمس المقبلة.

154 - وبهذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أن أزيد من 500.000 مسكن من مختلف الصيغ يجري حالياً إنجازها، علماً بأن البرنامج الخماسي السابق قدر قوامه بحوالي 1,5 مليون مسكن مبرمج. وسيتم بطبيعة الحال، تسجيل برنامج جديد بعنوان الفترة الخماسية الجارية؛ حيث سيعتمد تسييره على ما يلي:

أ- مواصلة إنجاز المساكن الحضرية الأيضية الموجهة لذوي الدخل الضعيف مع مزيد من التشجيع على الترقية العقارية (في شكل البيع بالإيجار أو في شكل سكنات اجتماعية تساهمية) ولأسيما، من خلال نظام قروض أكثر إيجابية بالنسبة للمداخل المتوسطة والوسيلة.

ب- رفع وتيرة إنجاز السكنات الريفية مع مراعاة نتائج الإحصاء العام الأخير للسكان والسكن الذي أكد إفراطاً لتركز السكان في المناطق الحضرية. مع الإشارة إلى أن سياسة السكن الريفية التي ستتحسن شروطها أكثر، سترافق برنامج التنمية الريفية، وكذا الإستراتيجية الوطنية لتنمية مناطق الهضاب العليا والجنوب.

ج- دعم تطوير الأداة الوطنية لإنجاز السكنات من خلال تدابير تحفيزية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعادة تأهيل وتحديث المؤسسات العمومية للبناء القادرة على الاستمرار. علاوة على ذلك، سيتم تعزيز توفر مواد البناء بفضل الاستثمارات الجارية في هذا الميدان.

## ثانياً: فيما يخص تزويد السكان بالطاقة:

155 - لقد سمح المجهود الذي بُذل منذ مطلع هذه العشرية برفع نسبة توصيل الكهرباء إلى البيوت من حوالي 89% سنة 2000 إلى 98% في العام الفارط. وسيتواصل هذا الجهد في الوسط الريفي وكذا على مستوى المناطق الحضرية الجديدة. وسيرتكز على تحسين التزويد المنتظم بالطاقة الكهربائية بفضل البرنامج الهام لمحطات توليد الكهرباء الجاري إنجازه. وستستفيد عملية الكهرباء الريفية أيضاً من تطوير استغلال الطاقة الشمسية.

156 - وفيما يخص تزويد البيوت بالغاز، فإن الهدف المتوخى خلال هذه الفترة الخماسية، يتمثل في بلوغ نسبة تغطية تقدر بـ 55% (علمًا بأن هذه النسبة قد ارتفعت من 31% سنة 1999 إلى 41% سنة 2008). وبهذا الشأن، سيتم تزويد أكثر من مليون بيت بالغاز خلال السنوات الخمس المقبلة.

## ثالثاً: فيما يتعلق بالتزويد بالماء الشروب والتطهير:

157 - سيتم تعزيز التقدم المحرز في هذا الميدان، ولاسيما، بفضل إنجاز طاقات جديدة لتعبئة المياه، ومنها: -i- إنجاز سدود جديدة؛ -ii- مشاريع كبرى لتحويل المياه انطلاقاً من الطبقة الجوفية بالجنوب، نحو الهضاب العليا، وسهول سطيف العليا والشط الغربي، -iii- وكذا تسليم أزيد من 10 محطات جديدة لتحلية مياه البحر.

158 - وستكون تعبئة الموارد المائية مرفوقة أيضاً بمواصلة تحديث تسييرها وتوزيعها، من خلال: -i- تنفيذ تراثيب قانونية ومؤسسية جديدة وتوفير أدوات للضبط والمراقبة؛ -ii- تكوين المستخدمين وتجديد معارفهم؛ -iii- مواصلة عملية إعادة تأهيل شبكات توزيع المياه الشروب، -iv- وضع آليات عمومية جديدة لتسيير منشآت الري الكبرى؛ -v- وكذا تطوير الشراكة والتسيير ال مفوض للماء.

159 - أما فيما يخص تطهير المياه المستعملة، فسيتم: -i- إنجاز أزيد من 60 محطة جديدة للتصفية من أجل بلوغ طاقة تزيد عن 750 مليون متر مكعب من المياه المعالجة سنوياً، التي ستوجه خصوصاً للنشاط الفلاحي؛ -ii- مواصلة توسيع وإعادة تأهيل الشبكات الحضرية للتطهير؛ -iii- وضبط أنظمة جديدة لتسيير محطات معالجة المياه المستعملة واستغلالها، بالإضافة إلى مواصلة تعزيز برنامج حماية المدن والمجمعات السكنية من مخاطر الفيضانات.

160 - ومن شأن إنجاز هذا البرنامج أن يسمح، مع حلول سنة 2014، ببلوغ:

I - نسبة في حدود 98% من عمليات تزويد السكان بالماء الشروب بعد أن انتقلت من 78% سنة 1999 إلى 93% سنة 2008. وفي نفس الوقت، ينبغي توفير 175 لتر من المياه الشروب لكل نسمة يومياً، بعد أن انتقلت هذه النسبة من 123 لتر سنة 1999 إلى 165 لتر في 2008؛

II - ونسبة وطنية تقدر بـ 95% من عملية ربط البيوت بشبكات التطهير بعد أن ارتفعت هذه النسبة من 72% سنة 1999 إلى 86% سنة 2008.

## رابعاً: فيما يتعلق بالتكفل بصحة السكان:

161 - سيظل ذلك إحدى الأولويات الوطنية الكبرى من أجل تعزيز النتائج المحرزة في مجال الصحة الوقائية، وتقليص نسب وفيات الأطفال والأمهات والاستفادة من العلاج عمومًا. ولهذا الغرض، ستعمل الحكومة على:

أ - تكيف وتحديث البرامج الوطنية للوقاية من الأمراض غير المتنقلة، وتعزيز تلك الرامية إلى الوقاية من الأمراض المتنقلة؛

ب - تعزيز شبكة الصحة العمومية وتقريبها من السكان مع إنجاز مراكز استشفائية جامعية جديدة، وأزيد من 60 مستشفى جديد، وأكثر من 70 عيادة للتوليد، وأكثر من 100 مركز صحي، وأزيد من 20 مركب خاص بالأمهات والأطفال، إلى جانب مختلف المراكز الطبية المتخصصة، وفتح قاعات للعلاج في الأحياء الحضرية، من أجل تحسين التوصل إلى العلاج، وتطوير الطب المتخصص والحد من تحويل المرضى للعلاج في الخارج؛

ج - تحسين التجهيزات الاستشفائية والصحة العمومية، وكذا تعزيز تعداد الأطباء مع تكوين مبرمج في خمس سنوات لفائدة حوالي 16.000 طبيب عام، وأزيد من 7000 طبيب مختص، وأكثر من 6000 صيدلي. وسيتم ذلك ببرنامج مكثف للتكوين وتوظيف مستخدمين شبه طبيين من الواجب أن يشمل ما يقارب 40.000 شخص.

د - تكثيف تواجد الأطباء المخضين في المناطق المحرومة مع اتخاذ تدابير تحفيزية بما في ذلك توفير سكنات وظيفية.

هـ - تطوير عرض أدوية بأسعار معقولة بفضل تطوير اللجوء إلى الأدوية الجنيسة وترقية الصناعة المحلية للدواء التي ستكون مر فوقة بتدابير تحفيزية ملائمة وبالحمائية المطلوبة وكذا بترقية التكوين في مجال الصيدلة الصناعية.

و - رفع مردودية المجهود العمومي أكثر فأكثر في مجال صحة السكان بما في ذلك من خلال التكوين المخصص للمسيرين (في المدرسة الوطنية التي ستنشأ عن قريب)، ومن خلال نظام التعاقد على العلاج في المستشفيات دون المساس بحق المواطنين في الصحة.

162 - وسيكون هذا المسعى برمته، مرفوقا بلقتراح لمراجعة القانون المتعلق بالصحة من أجل تكيفه مع التطورات المسجلة بما في ذلك تنظيم تطور شبكة العلاج في القطاع الخاص.

### خامسا: فيما يخص المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين:

163 - ستظل هذه المنظومة تحظى بلولوية وطنية من حيث الوسائل الواجب تسخيرها والإصلاحات التي يتعين استكمالها، وضمان مساهمتها في خدمة التنمية الوطنية، ومكافحة البطالة في أن واحد.

164 - لذا، ستسهر الحكومة على إدراج مساهمة كل قطاع من القطاعات المعنية في إطار مسعى يتميز بانسجام أكبر، حيث سيشرك فيه الجهاز الوطني للتخطيط والاستشراف، كما سيتم التركيز على تعميم تعليم التكنولوجيات الجديدة للإعلام في كل الأطوار.

165 - وفي ميدان التربية الوطنية : ستتواصل ديمقراطية التعليم مع تكثيف شبكة المؤسسات المدرسية بشكل متزايد بهدف تقليص نسبة شغل الأقسام من جهة، وتقريب المدرسة أكثر فأكثر من التلاميذ في الوسط الريفي، من جهة أخرى. وسيكون هذا المجهود مرفوقا برفع مستمر لقدرات الإطعام والنقل والعلاج في الوسط المدرسي، وكذا الحفاظ على المساعدة الممنوحة لأطفال العائلات المحرومة.

166- كما سيتم تسخير قدرات المدرسة بصفة دائمة، من أجل المساهمة في ترسيخ مكونات هويتنا الوطنية وقيمنا الروحية وتاريخنا الوطني لدى الأطفال والشباب. كما سيتم تدعيم التربية المدنية بهدف ترقية روح المواطنة.

167 - أما الإصلاح البيداغوجي للمنظومة المدرسية، فسيتم استكمالها من خلال: -  
i- استكمال مراجعة البرامج والكتب المدرسية؛ -ii- تعميم عملية تجديد معارف المستخدمين التربويين وتحسين تكوينهم؛ -iii- تطوير نظام الدعم والاستدراك لفائدة التلاميذ الذين يعانون من صعوبات؛ -iv- وكذا ترقية مكانة المواد العملية والتقنية من أجل المساهمة في تكيف التكوين مع حاجات التنمية وتقليص نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات على كل المستويات، -v- إلى جانب تعميم تعليم الإعلام الآلي، ونشره في التعليم والتحصيّل المدرسي.

168- فضلاً عن ذلك سستتم السلطات العمومية في بذل جهودها من أجل مكافحة الأمية قصد تقليص نسبتها أكثر فأكثر.

169- وبالنسبة للتعليم العالي، فإن الأمر سيتعلق بالعمل، أولاً، على توفير الشروط التي تمكن الجامعة من استقبال مليوني (2) طالب في المجموع، في غضون 5 سنوات، وتأمين التكوين الجامعي أكثر فأكثر.

170- وبهذا الشأن، سيتم التركيز على إنجاز قدرات بيداغوجية جديدة (أى 300.000 مقعد جديد كحد أدنى) مع إرفاقها بالتجهيزات العلمية المطلوبة كما سيتم تحسين ظروف عمل الطلبة من خلال إنجاز منشآت جديدة للإيواء (أزيد من 200.000 سرير) والإطعام، وكذا القيام هذه السنة بتطبيق الزيادات المقررة في المنح الجامعية.

171- فضلاً عن ذلك، سيتم رفع تعداد الأساتذة الجامعيين بحوالي 50% خلال الفترة الخماسية وستخصص منحة معتبرة للطلبة الذين يحضرون شهادة الدكتوراه، مع التشجيع على تحسين مستوى الأساتذة الجامعيين، وكذا تحسين ظروفهم الاجتماعية بما في ذلك إنجاز سكنات وظيفية ذات نوعية من أجل المساهمة في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

172- وبالموازاة، ستواصل الجامعة الإصلاح الذي شرعت فيه: من خلال: -i- تعميم نظام ليسانس-ماستر-دكتوراه، الجديد، -ii- تطوير الشعب العلمية؛ -iii- ترقية أقطاب جامعية بامتياز، -iv- وكذا تطوير نظام التوأمة مع جامعات أجنبية. كما سيتم تشجيع عمليات تكوين مزدوج ومقترن بتربصات في الوسط المهني.

173- أما البحث العلمي، فسوف يتكثف بفضل مراجعة إطاره التشريعي التي أجريت عليه مؤخراً، وكذا بفضل تعبئة 100 مليار دينار لهذا الغرض خلال السنوات الخمس المقبلة.

174- وبهذا الشأن، ستسهر الحكومة خصوصاً، على: -i- القيام، في غضون السنة الجارية، بوضع آليات البحث العلمي المحددة في القانون؛ -ii- محورة برامج البحث العلمي حول الأولويات الوطنية؛ -iii- تعزيز شبكة مراكز ومخابر البحث؛ -iv- ضبط التدابير التحفيزية من أجل إشراك المؤسسات الاقتصادية أكثر فأكثر في البحث من أجل التنمية وتأمين نتائج البحث العلمي.

175- وفيما يخص التكوين والتعليم المهنيين: فسيحظى باهتمام خاص في عمل الحكومة اعتبار المدى مساهمته في تحسين ضبط التدفقات المتأتية من الطور المدرسي الإجباري، وفي مكافحة التسرب المدرسي والبطالة لدى الشباب، وكذا في التنمية الوطنية. بالإضافة إلى تطوير مسار التعليم المهني تدريجياً.

176 - وبهذا الشأن، سيتم تعزيز قدرات الاستقبال والتكوين مع: -i- إنجاز مؤسسات جديدة وتجهيزها؛ -ii- وتكوين الأساتذة وتجديد معارفهم؛ -iii- تعميم تعليم أداة الإعلام الآلي والتحكم فيها؛ -iv- إلى جانب تطوير التكوين عن طريق التمهين وعن بعد.

177 - علاوة على ذلك، سيتم توجيه منظومة التكوين والتعليم المهنيين، خصوصاً، نحو: -i- ضمان أكبر قدر من الانسجام بين برامجها وحاجات الاقتصاد إلى اليد العاملة والتأطير المتخصصين، -ii- ترقية المهن في القطاعات ذات اليد العاملة المكثفة، ومنها البناء، والفلاحة، والصيد البحري، والصناعة التقليدية، -iii- تجديد معارف مستخدمي المؤسسات في إطار تأهيلها، وذلك من خلال تراتيب التكوين المتواصل، -iv- وتشجيع النساء الريفيات على ممارسة النشاط.

178 - وأخيراً، سيتم تثمين التكوين والتعليم ال مهنيين أكثر فأكثر بفضل: -i- شجيع المتربصين في شكل نظام للمنح الذي سيطبق اعتباراً من هذه السنة، -ii- التدابير التحفيزية الموجهة للمؤسسات بهدف تشجيعها على استقبال المتربصين في التكوين العملي؛ -iii- ترتيبات دعم توظيف حاملي الشهادات؛ -iv- وأخيراً، التدابير الرامية إلى مساعدة حاملي الشهادات لاستحداث نشاطهم الخاص.

## سادساً: فيما يخص مكافحة البطالة:

179 - تجدر الإشارة إلى أن هدف استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل، على مدى الخماسية، سيتم تجسيده . وبهذا الشأن، وفضلاً عن مناصب الشغل المنتظر استحداثها من النمو الاقتصادي في كل القطاعات بما في ذلك بفعل آثار البرنامج الهام للاستثمارات العمومية، سيتم إشراك تراتيب هامة بقوة، للإسهام في ذلك، وهي:

أ - الترتيب الخاص "بعقود ما قبل التشغيل"، الموجه لتحسين خدمات بعض المرافق العمومية، ولاسيما، الجماعات المحلية، مع تمكين الشباب المعنيين من اكتساب الخبرة المهنية المطلوبة.

ب - الترتيب الخاص بالمساعدة على الإدماج المهني بما في ذلك على مستوى المؤسسة، الذي من شأنه أن يضمن 400.000 عملية توظيف سنوياً.

ج - وكذا مختلف التراتيب الخاصة بالاستثمارات ال مصغرة التي أقر لها رئيس الدولة تدابير هامة للدعم تتراوح: -i- بين تعزيز آليات ضمان القروض البنكية، -ii- إلى إنشاء صندوق للاستثمارات في كل الولايات من أجل مرافقة الشباب في استحداث مؤسسات مصغرة؛ -iii- وإنشاء خلايا متخصصة على مستوى الجامعات ومؤسسات التكوين المهني، بهدف مساعدة الشباب أصحاب المشاريع، -iv- وأخيراً تخصيص فضاءات لتمكين الشباب من إنشاء مؤسسات مصغرة، على مستوى المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الجديدة، إلى جانب مواصلة إنجاز المحلات التجارية لصغار المقاولين الشباب.

## ثامناً: فيما يتعلق بالتكفل بالشباب:

180 - فضلاً عن الاستجابة لتطلعاتهم في مجال التكوين والتشغيل، فإنّ الشباب الذين يمثلون 70% من السكان، تظل لديهم الكثير من الحاجات الأخرى التي زادت في نضجها الأزمات التي شهدتها بلادنا.

181 - وهكذا، فلي حماية هؤلاء الشباب من الآفات والانحرافات الاجتماعية، ستتطلب: -i- تعزيز تأطيرهم من قبل حركة جمعوية فاعلة وذات تسيير جيد ونشاط مستمر؛ -ii- الإصغاء إليهم عبر شبكة من الخلايا المكيفة لهذا الغرض، -iii- وكذا توفير محيط من شأنه أن يضمن لهم وسائل ترفيهية سليمة بفضل مواصلة إنجاز دور ومخيمات ومراكز موجهة للشباب، وتوفير برامج للتبادل فيما بين المناطق. مع العلم أن كل هذه الانشغالات ستكون في صميم الجهود التنظيمية والتطويرية لمنشآت الشباب ونشاطاتهم، وتحسين استقطابهم، وبالتالي رفع عدد المنخرطين فيها.

182 - وكذلك الشأن بالنسبة للنهضة الرياضية الهي تعترم الحكومة ترقيته من خلال:

-i- تكثيف الرياضة في الوسط المدرسي والجامعي، ولاسيما من خلال تطوير أقسام ومؤسسات رياضية - دراسية، وبعث المنافسات الرياضية الخاصة به، مع توخي هدف بلوغ مليوني (02) حامل لشهادة ليسانس على مدى خمس سنوات.

-ii- دعم وتجديد للحركة الرياضية الوطنية على أساس أطر واتفاقيات ملائمة تضع على عاتق الجمعيات والروادي الرياضية، ولاسيما بالنسبة لتأطير الجمهور الرياضي، مسؤولية محاربة العنف في الأوساط الرياضية، والقضاء على مختلف أشكال الغش التي تشوب المنافسات الرياضية، وكذا ترقية تكوين نخب رياضية شابة حيث ستم أيضاً تهيئة منشآت تكوينية مكيفة في فائدها.

-iii- تدخل الدولة بشكل أكثر كثافة في فائدة النخبة الرياضية من أجل تحقيق نتائج إيجابية من جديد على المستوى الدولي.

183 - وسيتم تجسيد هذا البرنامج كله بللجوء الدائم إلى الحوار والتشاور مع الحركة الرياضية الوطنية التي ينتظر منها مساهمة هامة في هذا المجال، وموازية مع ذلك، ستواصل الحكومة تعزيز شبكة ال منشآت الرياضية عبر التراب الوطني بما في ذلك المنشآت الجوارية، التي ستساهم في ترقية الرياضة للجميع.

### تاسعا: العدالة الاجتماعية، والحماية الاجتماعية والتضامن الوطني:

184 - سيتم تلقين مبادئ العدالة الاجتماعية وترقيتها من خلال: -i- سياسة أجور ملائمة تعتمد على حوار دائم مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، بما يفضي إلى مراجعة الأجر الوطني الأدنى المضمون التي سترافق وضع مختلف الأنظمة التعويضية للوظيفة العمومية، -ii- وكذا الإبقاء على تدخل الميزانية العمومية لحماية القدرة الشرائية للسكان فيما يخص بعض المنتجات (الخبز والحليب) أو الخدمات (الماء، الطاقة) الضرورية.

185 - وفي مجال الحماية الاجتماعية: سيتم أولاً تحسين فعالية وصرامة المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي، من خلال: -i- مواصلة برنامج تحديثها؛ -ii- القيام، هذه السنة، بإخضاع العلاقات بين الضمان الاجتماعي ومؤسسات العلاج العمومية، إلى التفاوض، -iii- تعميم نظام الدفع من قبل الغير بالنسبة للعلاج الصحي بفضل النظام الاتفاقي لخدمات الأطباء والصيادلة؛ -iv- بالإضافة إلى بذل مجهود أكبر للتكوين في هذا المجال بما في ذلك تطوير الدراسات الحسابية. وستنشأ، لهذا الغرض، مدرسة وطنية للضمان الاجتماعي.

186 - وبالموازاة مع ذلك، فقد جاءت ترتيبات مكافحة عدم التصريح بالعمال، وكذا آليات التحصيل الجبري لاشتراكات الهيئات المستخدمة التي تم إقرارها

مؤخرًا بموجب القانون، لتساهم في ضمان احترام التشريع الخاص بالحماية الاجتماعية. وأخيرًا ستسهر الحكومة على ضمان احترام الحقوق الاجتماعية للعمال، فضلًا عن استكمال مراجعة قانون العمل.

187 - علاوة على ذلك، ستتواصل جهود المحافظة على التوازنات المالية لهيئات الضمان الاجتماعي، من خلال ترشيد النفقات على الأدوية بفضل تعميم التسعيرة المرجعية للتعويض التي تساهم في توسيع استعمال الأدوية من إنتاج وطني والأدوية الجنيسة.

188 - أما المنظومة الوطنية للتقاعد، فقد باتت الآن مؤمنة بفضل إنشاء صندوق وطني ملائم في هذا المجال. لذا، فإنه ينبغي الآن، السهر على: -i- ضمان تسيير عقلائي لمداخلها، -ii- التحسين المنتظم للمنح والمعاشات، بما في ذلك، المنح الأكثر ضعفًا، -iii- المساهمة الحقيقية للعمال في القطاع الحر في ترتيبهم الخاص بالتقاعد لكي لا يحرّموا من هذا الحق في المستقبل.

189 - كما ستسهر الحكومة: -i- على الحفاظ على حماية وتحسين الترتيبات الخاصة بالتكفل الطبي، والراحة، وكذا معاشات المهاجرين وذوي الحقوق، -ii- وعلى القيام، كلما دعت الحاجة، بتكييف التشريع والتنظيم المتعلقين بواجب هذا العرفان إزاء أولئك الذين حرروا الوطن.

190 - وسيتواصل التضامن الوطني إزاء الأشخاص المحرومين في ظل احترام كرامة المستفيدين منه، وضمان تسيير صارم لموارده الذي سيسمح بتسهيله أكثر فأكثر استحداث بطاقة وطنية متعلقة بذلك.

191 - وسيتجسد هذا التضامن دومًا إزاء: -i- عديمي المداخل أو ذوي المداخل الجد ضعيفة، بواسطة آليات المساعدة المتوفرة، -ii- العائلات الريفية المحرومة من أجل تحسين مصادر مداخلها، -iii- الأشخاص المعوقين من أجل إدماجهم الاجتماعي، -iv- المحرومين من الأشخاص المسنين وذوي الأمراض المزمنة، -v- النساء والأطفال في وضع اجتماعي صعب، -vi- وكذا المراهقين والشباب في شدة. كما سيواصل مساهمته لضمان تدرس أطفال العائلات المعوزة.

## عاشراً: في ميدان الشؤون الدينية:

192 - فضلاً عن الأعمال التي تم استعراضها من أجل ترقية تعاليم الإسلام، ستسهر الحكومة على: -i- مواصلة تطوير الشبكة الوطنية للمساجد بما في ذلك إنجاز مسجد الجزائر الأعظم، -ii- الحفاظ على تكوين الأئمة وتكثيفه قصد تحسين تأطير المساجد من قبل الدولة، وتدعيم تأطير المدارس القرآنية والزوايا التي تنشط في تثمين القرآن الكريم وحفظه، -iii- ترقية بث الثقافة الإسلامية السليمة عبر تطوير إنتاج وحضور قناة "القرآن" التلفزيونية الجديدة وإذاعة القرآن الكريم، والمراكز الثقافية الإسلامية؛ -iv- تثمين أملاك الوقف وتسيير عملية الزكاة وتحديثه، -v- وتحسين تأطير حجاجنا والتكفل بهم في البقاع المقدسة، بشكل مستمر.

## حادي عشر: بخصوص الثقافة:

193 - حيث سيتم مواصلة النهوض بها ودعمها على عدة مستويات:

أ - ويتعلق الأمر، أولاً، بمواصلة تنظيم التظاهرات الدولية الكبرى المتصلة بانتمائنا، ومنها المهرجان الثقافي الإفريقي خلال هذه السنة، وتظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية في سنة 2011. كما سيتم تنظيم مهرجانات محلية ووطنية يتم بعثها أو استحداثها في كل ال ميادين الفنية، بصفة منتظمة فضلاً عن ذلك، سيتم تدعيم ترقية النشاط الثقافي من خلال تعزيز شبكة دور الثقافة، والمسارح بفضل التكوين ودعم أعمال الإنتاج الفني والربح.

ب - ويتعلق الأمر، من جهة أخرى، بمواصلة الجرد العام وتكوين بنك معطيات للممتلكات الثقافية، وتصنيفها وحفظها، وتثمين التراث الثقافي للبلاد وترميمه وصونه. وبنفس هذه الروح: -i- سيتم تعزيز سلطة الدولة في مجال أمن الممتلكات الثقافية؛ -ii- وتطوير المتاحف وتفعيل نشاطاتها أكثر فأكثر؛ -iii- وسيتم، أخيراً، رفع وتيرة البحث الأثري والتاريخي حول التراث الثقافي.

ج - كما يتعلق الأمر بتفعيل سياسة الكتاب، التي سيتم تأطيرها بترتيب تشريعي وترقيتها، من خلال: -i- دعم الإبداع والتوزيع بالإعتماد على المركز الوطني الجديد للكتاب، وعلى التشجيعات العمومية، -ii- وكذا تطوير شبكة الفضاءات العمومية للمطالعة في كل بلديات وأحياء المدن الكبرى.

د - ويتعلق الأمر أيضاً، ببعث السينما الوطنية الذي سيرتكز على: -i- تشريع جديد، -ii- ترميم وتشجيع إنجاز قاعات العرض، -iii- استرجاع أشرطة الأرشيف المحصورة الم تواجدة خارج التراب الوطني؛ -iv- وكذا ضبط تدابير تحفيزية وتنظيمها لفائدة الإنتاج.

هـ - ويتعلق الأمر أخيراً، بتطوير: -i- التكوين في مهن الكتاب، والسينما، والسمعي البصري، والتراث، والتسيير الثقافي، -ii- وكذا الممارسات الفنية في الوسط المدرسي.

## ثاني عشر: في ميدان الاتصال:

194 - ستسهر الحكومة على ترقية تزويد المواطنين بمعلومات ذات نوعية بالإضافة إلى ترقية الإصغاء وحظوة بلادنا على المستوى الدولي.

195 - وبهذا الشأن، سيتم مواصلة تنمية القدرات الوطنية السمعية - البصرية، من خلال: -i- تعزيز شبكات البث، -ii- مواصلة تطوير القنوات التلفزيونية الموضوعات الوطنية، وترقية قدرات الإنتاج التلفزيوني، في إطار شراكة مع متعاملين محليين؛ -iii- تشغيل قناة التلفزيون الرقمية الأرضية؛ -iv- وتكثيف شبكة الإذاعات المحلية.

196 - وستتم مرافقة تطوير الصحافة ال مكتوبة وتدعيمها، من خلال: -i- تكوين الصحفيين؛ -ii- ترقية نوعية الصحافة العمومية المكتوبة؛ -iii- المساعدة العمومية للصحافة المكتوبة عمومًا، على أساس دفا تر شروط الخدمة العمومية وأخلاقيات المهنة، -iv- تنمية شبكات الطباعة والتوزيع، -v- وكذا تأطير الإشهار وضبطه.

## الفصل الخامس

### المزيد من العمل على تعزيز حضور الجزائر على الساحة الدولية في خدمة مصالحها ومبادئها.

197 - إن الحكومة، على الصعيد الدبلوماسي، لن تدخر أي جهد من أجل تجسيد توجيهات السيد رئيس الجمهورية وتعليماته.

198 - وفي هذا الإطار، ستتواصل مساندةنا التقليدية لقضايا الشعوب التي تكافح من أجل استعادة حقوقها، سواء تعلق الأمر بممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه في تقرير المصير، تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة وطبقاً لميثاقها ولوائحها ذات الصلة، أو تعلق بتكريس حقوق الأمة العربية في استعادة أراضيها المحتلة، وإقامة دولة فلسطينية حرة ومستقلة، وعاصمتها القدس.

199 - أما اتحاد المغرب العربي، فسيظل تجسيده هدفاً مشتركاً بالنسبة لبلادنا التي لن تدخر أي جهد للمساهمة في ترقيته في إطار استقرار جهوي حقيقي، وعلى أساس احترام متبادل وتكامل مصالح شعوب المنطقة.

200 - وستستمر الجزائر في العمل من أجل ترقية الوحدة العربية وتوطيد روابط التضامن والتآخي على مستوى الأمة الإسلامية. وفي هذا الإطار، ستسعى الحكومة إلى تطوير التعاون والتبادل بشتي أشكاله مع البلدان العربية والإسلامية، كما ستعمل على كل ما من شأنه أن يضمن تقدماً في الاندماج الاقتصادي للمنطقة العربية.

201 - وعلى المستوى الإفريقي، ستعمل الحكومة على الاستمرار في المساهمة الفعالة وترقية الأتحاد الإفريقي، وتعزيز السلم والأمن عبر القارة وكذا تفعيل إسهام مبادرة "النيباد" في التعاون بين إفريقيا وباقي العالم. كما ستسهر على ترقية التعاون في كل الميادين مع شركائنا الأفارقة في إطار اللجان المختلطة، وكذا من خلال تشجيع العلاقات والمبادلات بين المتعاملين الاقتصاديين.

202 - أما مع أوروبا، فستعمل الحكومة من أجل : -i- تطوير العلاقات الثنائية مع شركائنا على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، -ii- تطوير مضمون عمليات الشراكة الاستراتيجية أو المفضلة المبرمة مع بعض البلدان الأوروبية؛ -iii- ترقية شراكة مع الأتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة، بهدف تمكين الجزائر بموجبها، من تحقيق أقصى ما يمكن من الفوائد، -iv- وكذا مواصلة ترقية الأتحاد المتوسطي، في ظل الوفاء لتوابع سياستنا الخارجية.

203 - كما ستعمل الحكومة على تطوير المبادلات والتعاون وتكثيفهما مع البلدان الصديقة والشركاء عبر باقي بلدان العالم، بما فيها القارتين الآسيوية والأمريكيتين.

204 - وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، ستواصل الحكومة المفاوضات من أجل انضمام بلادنا إلى المنظمة العالمية للتجارة، مع الحرص على ترقية مصالحنا الاستراتيجية والحفاظ عليها.

205 - كما ستكون مساهمة الجزائر دوماً فعالة على مستوى حركة بلدان عدم الانحياز لإطار التضامن بين بلدان الجنوب.

206 - وأخيراً، ستناضل في إطار منظومة الأمم المتحدة، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وكذا ضمان مبدأ ديمقراطية العلاقات المتعددة الأطراف في ظل مسار الإصلاح الذي شرع فيه.

## الفصل السادس

### مواصلة تحديث قدرات الدفاع الوطني.

207 - ستسهر الحكومة، في إطار تعليمات السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، على تنفيذ عملية تحديث قدرات الدفاع الوطني بشكل أفضل.

208 - وستتم هذه العملية في ظل الوفاء للدستور الذي ستحرص الجزائر، بموجبها، على الإمتناع دوماً عن المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها، وستظل متمسكة بعقيدها التي تعث على تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية.

209 - أما الهدف المتوخى من تحديث قدرات الدفاع الوطني الخاصة بالجيش الوطني الشعبي فيتمثل في تمكين هذا الأخير من مواصلة احترامه، حتى يكون، بالتالي، قادراً على الإضططلاع بمهمته الدائمة المتمثلة في الحفاظ على الاستقلال الوطني والهدوء عن السيادة الوطنية، وأدائها على أكمل وجه.

